العدد التاسع عشر | مجلد (٥) | أكتوبر ٢٠٢٠

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

قطاع الاستثمار والموارد - الدعم الفنى للإستثمار

بنك الاستثمار القومي
NATIONAL INVESTMENT BANK
تنمية مصر رسالتنا

بنك الاستثمار القومي
NATIONAL INVESTMENT BANK

قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

العدد التاسع عشر مجلد (٥) أكتوبر 2020

مجلس الإدارة

الدكتورة/ هالة حلمي السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية	(رئيس)
السيد/ محمود منتصر إبراهيم نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي والعضو المنتدب	(نائب)
السيد/ أسامة عبد المنعم صالح وزير الاستثمار الأسبق	(عضو)
السيد/ محمد محمود الأتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر	(عضو)
السيد/ شريف سمير محمود سامي الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية	(عضو)
السيد/ عمر محمد حسن مستشار السيدة الدكتورة / وزيرة التضامن الإجتماعي	(عضو)
الدكتور/ خالد سري صيام رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية الاسبق	(عضو)
السيد/ شريف عاشور وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والإشراف	(عضو)
المستشار/ علاء الدين شهيب أحمد نائب رئيس مجلس الدولة رئيس إدارة فتوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وملحقاتها	(عضو)
السيد/ أبو بكر عبد الحميد حسن مستشار السيد الدكتور / وزير المالية	(عضو)
المستشار/ محمد عبدالوهاب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	(عضو)
السيد / رامي أحمد عادل أبوالنجا نائب محافظ البنك المركزي المصري	(عضو)

المحتويـــــات

متابعة استثمارات الخطة والنشاط التمويلي للبنك	٤
أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية	٧
تحفيز الاستهلاك المحلي لمواجهة تداعيات كورونا	١١
أهم مؤشرات الاقتصاد المصري	١٤
دور الصناديق السيادية خلال أزمة كورونا	٢٤
توسع التحول الرقمي للخدمات الزراعية	٢٨
مبادرة حياة كريمة	٣٢

متابعة استثمارات خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والنشاط التمويلي لبنك الاستثمار القومي خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

- بلغت جملة الاستثمارات الأصلية المستهدفة بخطة عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٢٩٧٨٥٣,٧ مليون جنيه، منها نحو ٢١١٢٤٥,٣ مليون جنيه للأجهزة الحكومية (تتضمن نحو ١٣٣٠٦٥ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة وبنسبة نحو ٦٣٪ من خطة الأجهزة الحكومية مجتمعة)، ونحو ٨٦٦٠٨,٣٤ مليون جنيه للهيئات والوحدات الاقتصادية (تتضمن نحو ٢٦٧٨ مليون جنيه تمويل بنك الاستثمار وبنسبة نحو ٣,١٪ من الخطة الأصلية للهيئات والوحدات الاقتصادية).

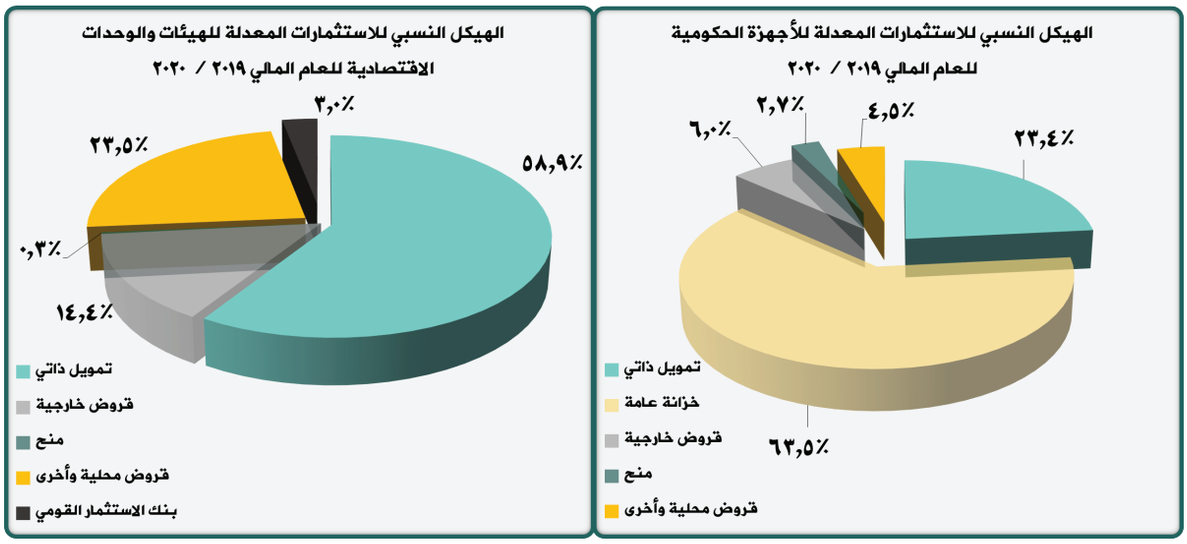

أولاً: الأجهزة الحكومية

- بلغ إجمالي الإنفاق المالي والتنفيذ العيني بمشروعات الأجهزة الحكومية خلال عام ٢٠٢٠/١٩ حوالي ١٥٢٥٩٧,٢ مليون جنيه، ١٣٥٢٦٣,٦ مليون جنيه على التوالي، ويوضحه الشكل التالي: -

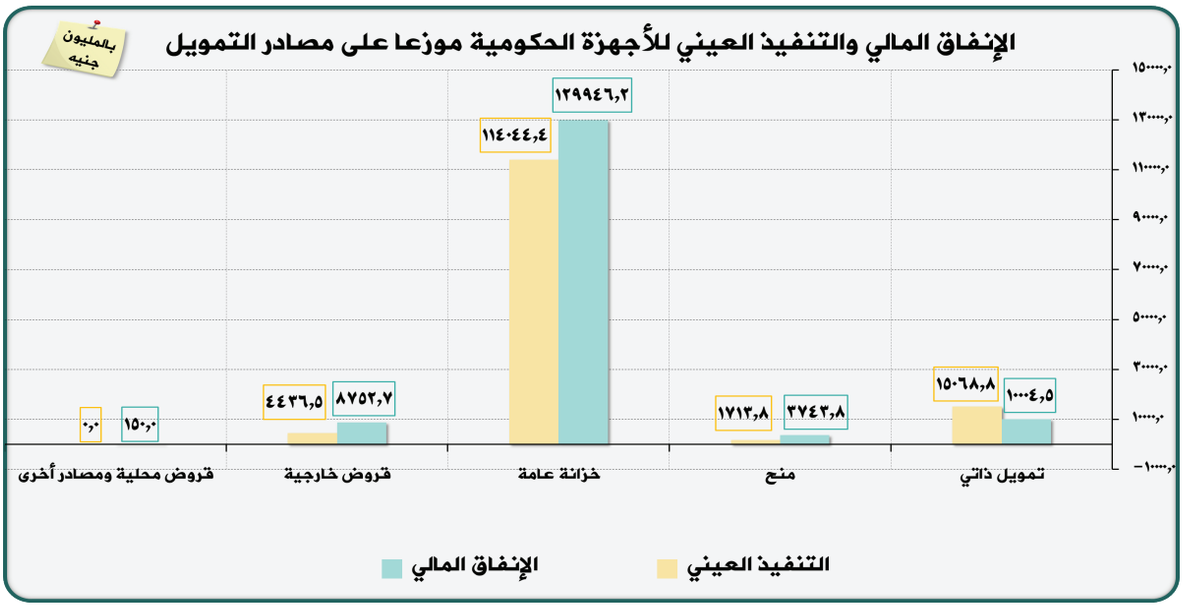

- بلغ الإنفاق المالي والتنفيذ العيني من بند المباني والتشييدات ما يمثل أكثر من ضعفي الإنفاق والتنفيذ على باقي بنود المكونات العينية مجتمعة كما يتضح من الشكل التالي: -

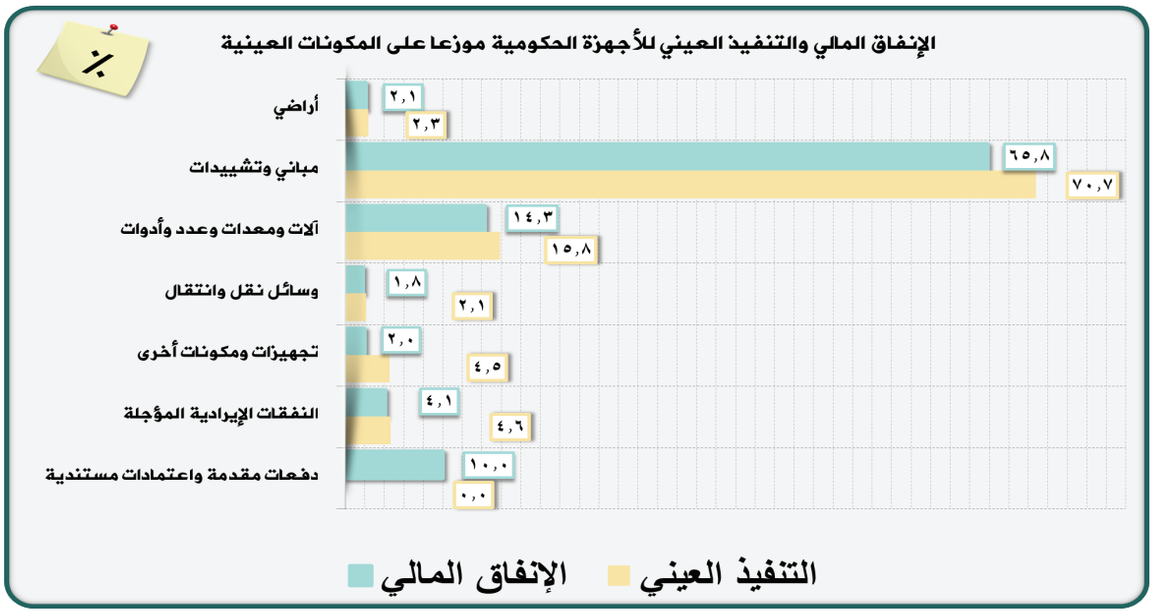

ثانياً: الهيئات والوحدات الاقتصادية

- بلغ كلا من الإنفاق المالي والتنفيذ العيني بمشروعات الهيئات والوحدات الاقتصادية عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٣٦٤٠٩,٩ ، ٣٥٠٤٦,٧ مليون جنيه على التوالي، موزعة على مصادر التمويل المختلفة كما يلي:

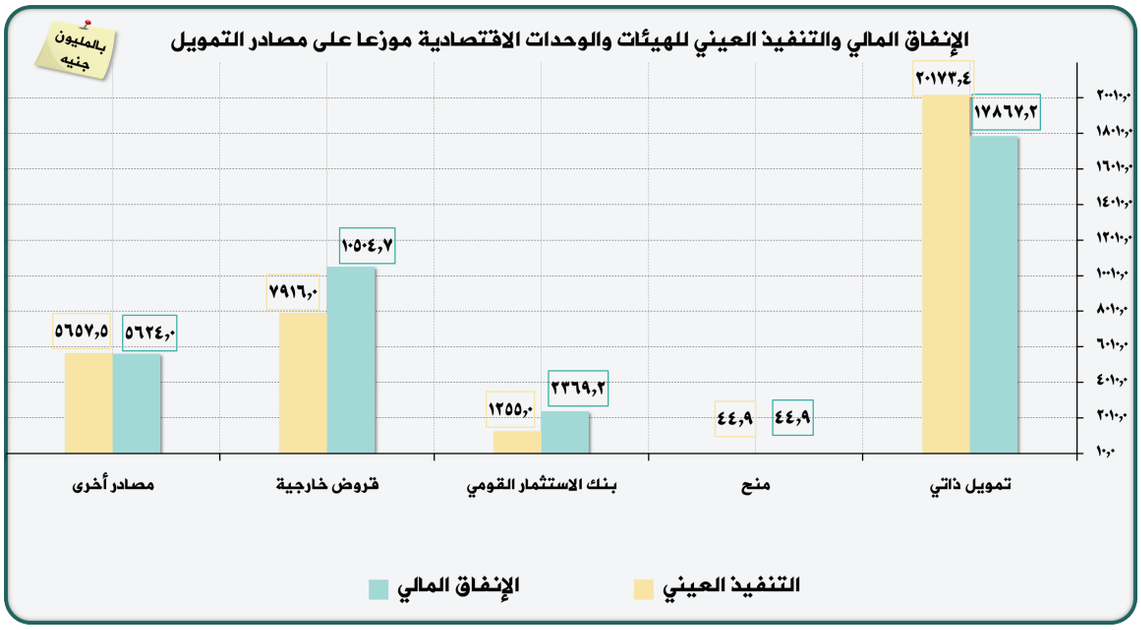

- هذا وقد بلغت نسبة كلا من الإنفاق المالي والتنفيذ العيني للتمويل الذاتي المعدل نحو ٤٩,١٪، ٥٧,٦٪ على التوالي، وبنك الاستثمار القومي بلغت نحو ٦,٥٪، ٣,٠٪ على التوالي.

- كما هو الحال في الأجهزة الحكومية فإن الإنفاق المالي والتنفيذ العيني من بند المباني والتشييدات يمثل نحو ٥٣,٣٪، ٥٩,٥٪ لكافة بنود المكونات العينية المعدلة مجتمعة كما يتضح من الشكل التالي:

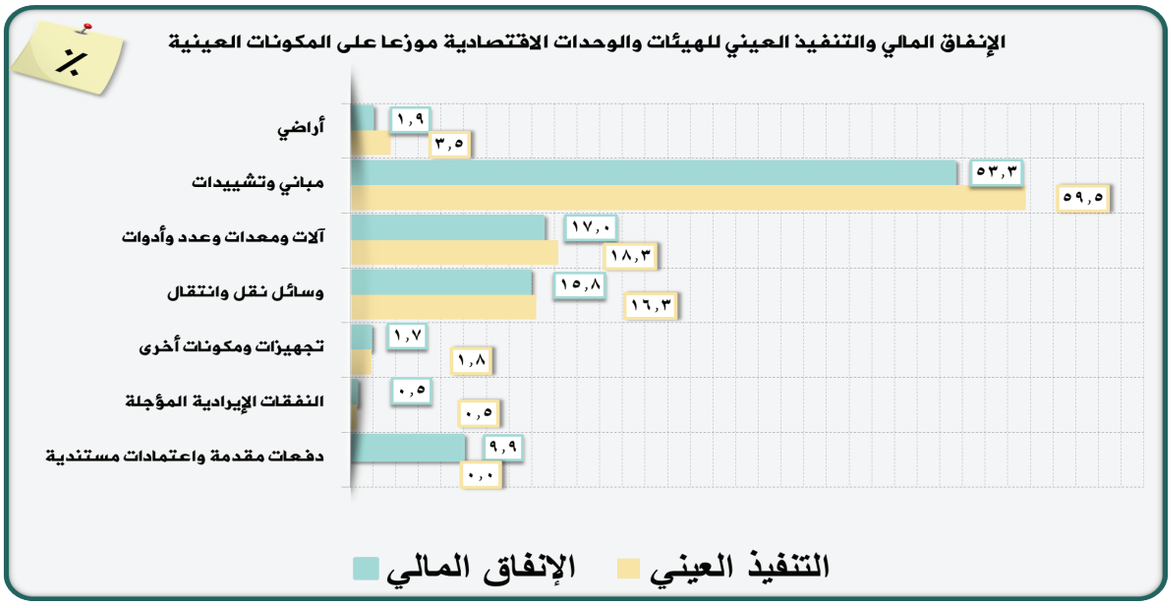

ثالثا: متابعة نشاط البنك التمويلي خلال عام 2019/ 2020

- بلغت جملة التمويل المتاح عن طريق بنك الاستثمار القومي خلال الفترة نحو ١٣٧٨١٩,٩ مليون جنيه للاستخدامات الاستثمارية، منه ١٣٥٤٤٦,٣ مليون جنيه للأجهزة الحكومية بنسبة ٩٨,٣ ٪ من جملة المتاح خلال الفترة، وبنسبة نحو ٩٤,٦ ٪ من جملة التمويل المستهدف المعدل للبنك والخزانة، كما في الشكل التالي:

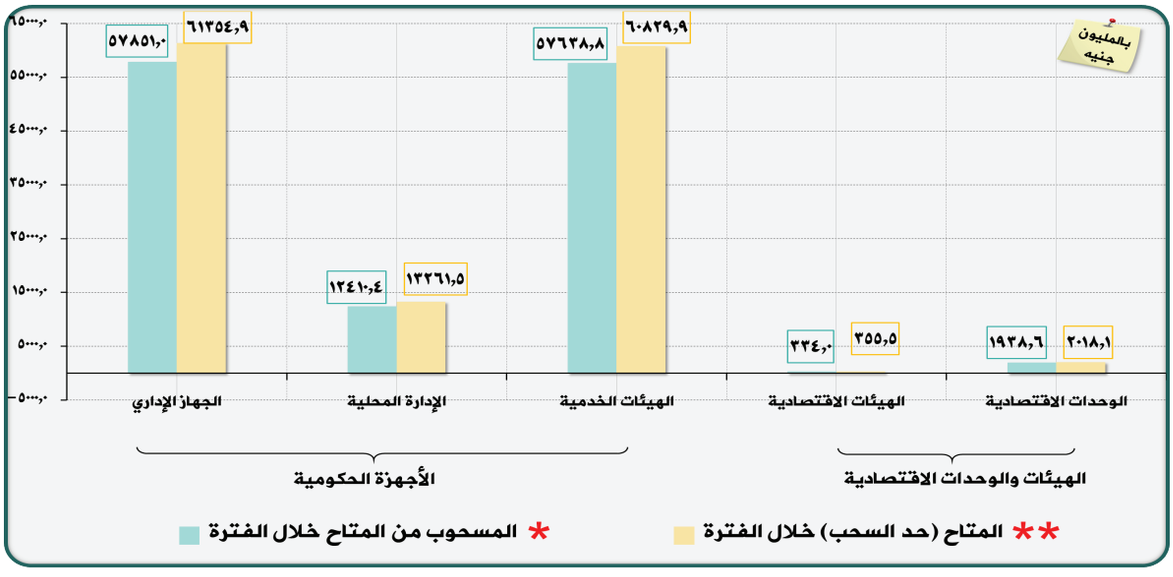

* المسحوب للهيئات والوحدات الاقتصادية هو مجموع ما تم سحبه من المتاح للعام الحالي والمسحوب من المرحل للأعوام السابقة.

**بخلاف ٢٦٧٣,٥ مليون جنيه تم إتاحتها لتمويل المشروعات الأخرى (الإقراض الخاص) المدرجة بموازنة البنك لعام ٢٠١٩ /٢٠٢٠ .

أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية

قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بدراسة لقياس أثر فيروس «كورونا»، لرصد آثار الفيروس على حياة الأسرة المصرية، بفترة مرجعية منذ بداية ظهور الفيروس في نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠.

٦١,٩ ٪ من الأفراد تغيرت حالتهم العملية

وأظهرت دراسة جهاز الإحصاء أن فيروس كورونا أثر بشكل ملحوظ على الحالة العملية للمشتغلين، حيث ذكر أن ٦١,٩٪ من إجمالى الأفراد تغيرت حالتهم العملية، مشيرا إلى أن أكثر من نصف الافراد المشتغلين (٥٥,٧٪) أصبحوا يعملون أيام عمل أقل أو ساعات عمل أقل من المعتاد لهم، و٢٦,٢٪ من الأفراد تعطلوا نهائيا عن العمل، و ١٨,١٪ أصبحوا يعملون عمل متقطع.

٧٣,٥ ٪ من الأسر انخفض دخلها

وأشار جهاز الإحصاء إلى أن حوالى ربع الأفراد لديهم ثبات الدخل منذ ظهور الفيروس، أما أغلبية الأفراد (٧٣,٥٪) أفادوا بأن الدخل قد إنخفض، وأقل من ١٪ أفادوا بإرتفاع الدخل.

وبحسب البيانات، فإن أعلى نسبة أدت إلى إنخفاض الدخل كانت بسبب الإجراءات الإحترازية حيث بلغت ٦٠,٣٪، يلى ذلك التعطل ٣٥,٥٪، ثم إنخفاض الطلب على النشاط (٣١,٥٪).

اللحوم والفاكهة أكثر السلع التي إنخفض استهلاكها

وحول أثر فيروس كورونا على نمط إستهلاك الأسرة، أوضح جهاز الإحصاء، أن السلع الغذائية جاءت في مقدمة السلع التي إنخفض إستهلاكها، مثل اللحوم، الطيور، الأسماك، الفاكهة وسبب الإنخفاض في الغالب يرجع إلى إنخفاض دخل الأسرة.

وأشار إلى أن هناك بعض السلع غير الغذائية التي انخفض استهلاكها كذلك مثل الملابس، ومصاريف المدارس، والدروس الخصوصية، ومصاريف النقل والموصلات وكان سبب الإنخفاض في الغالب يرجع إلى أسباب متعلقة بالإجراءات الإحترازية مثل إغلاق المدارس والمطاعم والمقاهي وتمديد ساعات الحظر لمواجهة الفيروس.

أما عن أهم السلع التي إرتفع إستهلاكها، فجاء في مقدمتها السلع الغذائية مثل الأرز، وزيت الطعام، والبقوليات، وذلك بسبب زيادة كميات الإستهلاك من هذه السلع.

الأدوات الطبية والمطهرات والإنترنت أكبر المستفيدين

ولفت جهاز الإحصاء إلى أن هناك مجموعة أخرى من السلع شهدت زيادة ملحوظ في معدلات الاستهلاك مثل الأدوات الطبية الأخرى (قفازات – كمامات)، والمنظفات والمطهرات وفواتير الإنترنت، وذلك بسبب الإجراءات الإحترازية لمواجهة الفيروس.

توقعات الأسر لمعدلات الدخل خلال الثلاثة أشهر المقبلة

وعن توقعات الأسرة عن الدخل خلال الثلاثة أشهر المقبلة في ظل أزمة كورونا، أوضح جهاز الإحصاء، أن ٤٦,٥٪ من الأسر أفادوا بأنهم يتوقعون ثبات مستوى دخل الأسرة خلال الثلاث شهور القادمة، وارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٥١,٥٪ بالحضر مقابل ٤٢,٤٪ بالريف.

وفى المقابل توقعت نسبة ٤٨,٢٪ من الأسر وخاصة في الريف حدوث إنخفاض في مستوى الدخل حيث بلغت ٥٢,٣٪ مقابل ٤٣,٣٪ بالحضر.

الإجراءات الإحترازية سبب أساسي لتغير الدخل

وقالت الدراسة إن ٤٥,٣٪ من الأسر ترى أن الإجراءات الإحترازية هي السبب الأساسى لتعديل

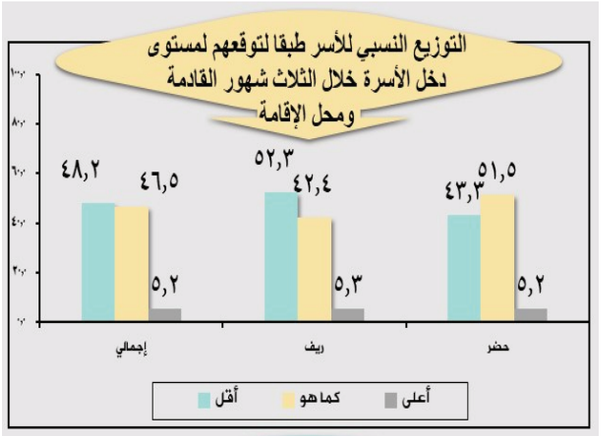

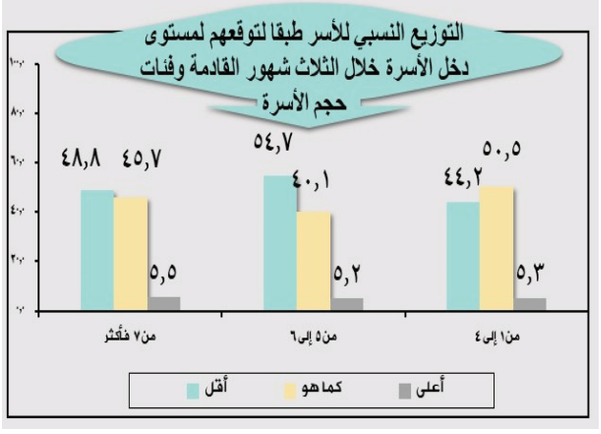

الدخل (الزيادة/النقص)، يليه التوقع بإنتهاء الأزمة (٢٩,٢٪)، ثم بسبب الإجراءات الإقتصادية التي قامت بها الدولة (١٤,٩٪)، وأقل نسبة كانت بسبب زيادة المساعدات الإجتماعية (٢,٨٪).

وعن كيفية مواجهة الأسر لآثار فيروس كورونا، أوضحت دراسة جهاز الإحصاء، أن حوالي نصف الأسر تقوم بالإقتراض من الغير، وحوالي ١٧٪ من الأسر تعتمد على مساعدات أهل الخير، فى حين أن حوالي ٥,٤٪ من الأسر حصلت على منحة العمالة غير المنتظمة وذلك في حالة عدم كفاية الدخل.

كيف تغطي الأسرة إحتياجاتها في حالة نقص الدخل؟

ولفتت الدراسة إلى أنه في محاولة تغطية إحتياجات الأسرة في حالة نقص الدخل، فإن معظم الأسر تقوم بتخفيض نسب الإستهلاك الأسبوعي من اللحوم، والطيور، والأسماك، يليها الإعتماد على بدائل أقل

تكلفة مثل (البقوليات -المعلبات) ثم الإعتماد على المدخرات ثم تخفيض الإنفاق على السلع الغير غذائية، ثم بيع بعض الأصول، ثم الإعتماد على المساعدات من الأصدقاء والأقارب، أو الإقتراض من الغير وقد إرتفعت أغلب هذه النسب في الريف عن الحضر.

٩٦ ٪ من الأسر على دراية تامة بأعراض كورونا

وأكدت دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن أغلبية الاسر على دراية تامة بأعراض فيروس كورونا المستجد بنسب تصل إلى ٩٦,٣٪ ترتفع قليلا فى الحضر عن الريف، مشيرا إلى أن أغلب الأسر(٩٥,٦٪) ذكروا أن إرتفاع الحرارة من أهم أعراض الإصابة بفيروس كورونا، ويليه إحتقان الحلق بنسبة ٧٦,٠٪ ، ثم الإسهال (٣٥,٤٪). وأقل نسبة كانت للإمساك (٦,١٪) .

ويرى أكثر من نصف الأسر أن الإجـراء الأكـثر أهمية للتقليل من مخاطر إنتشار الفيروس هو حظر التجول، ثم إغلاق الأماكن التي بها إزدحام بنسبة (٤٢,٣٪). وكانت أقل نسبة لتخفيف العمالة (حوالى ٥٪).

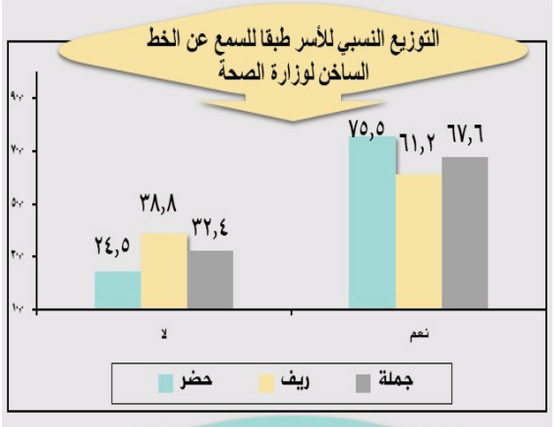

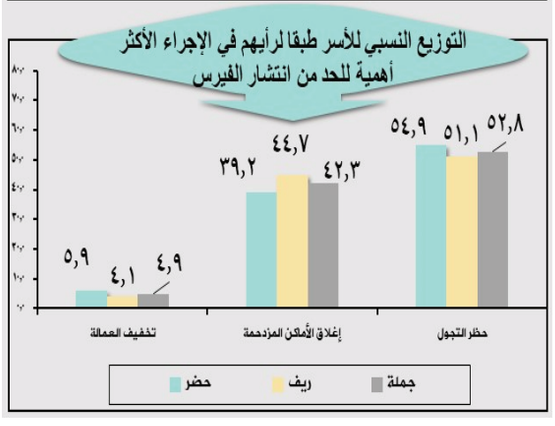

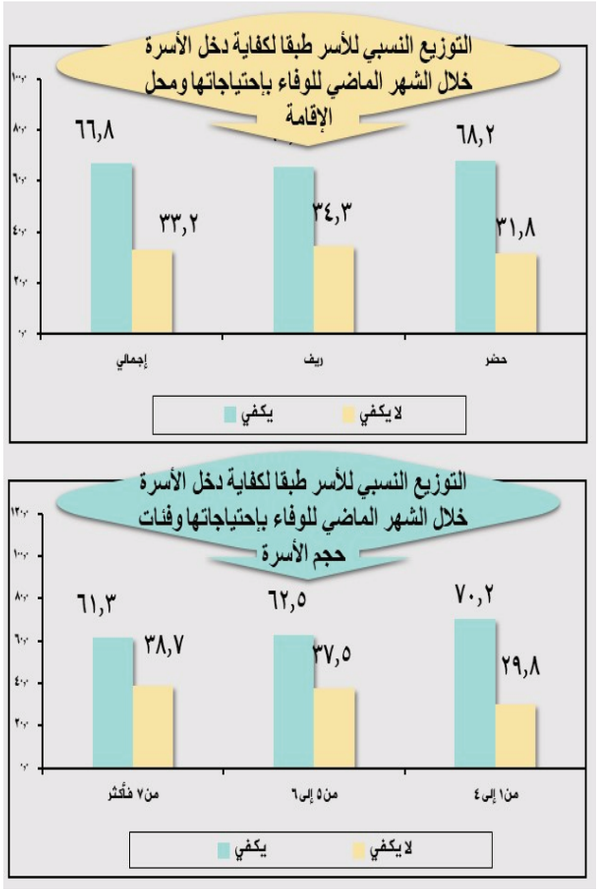

أهمية للتقليل من مخاطر إنتشار الفيروس هو حظر التجول، ثم إغلاق الأماكن التي بها إزدحام بنسبة (٤٢,٣٪). وكانت أقل نسبة لتخفيف العمالة (حوالى ٥٪).ويرى أكثر من نصف الأسر أن الإجراء الأكثر أهمية للتقليل من مخاطر إنتشار الفيروس هو حظر التجول، ثم إغلاق الأماكن التي بها إزدحام بنسبة (٤٢,٣٪). وكانت أقل نسبة لتخفيف العمالة (حوالى ٥٪).

خفض فاتورة الدعم للسلع والخدمات

ويأتي هذا في ضوء السياسات الإقتصادية التي تبنتها الدولة في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي، الذي يستهدف خفض فاتورة الدعم للسلع والخدمات، وترشيد الإنفاق الحكومي وما تبعها من إرتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية.

وفيما يتعلق بخصائص الفقراء وفقا للحالة العملية، فقد أشارت البيانات إلى أن أكثر من ٤٣ ٪ من العاملين بالقطاع الخاص داخل المنشآت، في حين أن ١٩ ٪ من العاملين بالقطاع الحكومي / قطاع الأعمال العام هم من الفقراء.

أما بالنظر إلى توزيع المشتغلين من الفقراء وفقا لقطاع العمل، فنجد أن ٤٤,٨ ٪ منهم يعملون بالقطاع الخاص خارج المنشآت، و٤٠,٢ ٪ في القطاع الخاص داخل المنشآت، كذلك فإن ٣٧,٦ ٪ من المشتغلين الذين يعيشون تحت خط الفقر هم من العمالة المؤقتة.

وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن الأزمة الحالية، ربما تتسبب في إضافة ما يتراوح بين ٣٣٦ ألف إلى ١,٣ مليون متعطل إلى إجمالي المتعطلين عن العمل في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، والذي بلغ نحو ٢,٣ مليون متعطل، وذلك نتيجة تأثير العمالة غير الرسمية في مصر بشكل كبير، وهو ما يعني إرتفاع معدل البطالة ليصل في المتوسط خلال عام ٢٠٢٠ إلى ١١,٥ ٪.

وتعد زيادة نسبة الفقر في مصر في عام ٢٠١٧-٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٥ (٤,٧٪) هي الأعلى خلال هذه الفترة وربما تكون الأعلى منذ البدء في قياس الفقر المادي في مصر.

الطريقة التي اتبعها الجهاز المركزي لجمع البيانات

وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء بإلحاق جزء باستمارة بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩ /٢٠٢٠ بهدف قياس أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية والتي يتم استيفائها عن طريق التليفون بواسطة فريق عمل بحث الدخل والإنفاق لنفس أسر البحث حيث تشمل الاستمارة عدة أقسام تغطي آثار فيروس كورونا على نمط الحياة اليومي للأسر المصرية.

وقد تم جمع البيانات مع بداية النصف الثاني من بحث الدخل والإنفاق حيث يقوم الباحث باستيفاء الاستمارة مع نفس أسر عينة البحث بعد الانتهاء من استيفاء استمارات البحث بفترة مرجعية منذ بداية ظهور فيروس كورونا المستجد في نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠.

تحفيز الاستهلاك المحلي لمواجهة تداعيات كورونا

على مدى السنوات الست الماضية كان للدولة دور كبير فيما يتعلق بتوفير كافة الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها المواطن من سلع وخدمات. لذا تم إطلاق العديد من المبادرات الرسمية التي تهدف إلى أن يحصل المواطن على كافة الاحتياجات من سلع وخدمات، بمستوى عال من الجودة وبأسعار تعكس التكلفة الحقيقية دون مبالغة وبهامش ربح بسيط جدا.

وقد أدى انتشار فيروس كورونا المستجد في أواخر عام ٢٠١٩، إلى تدهور الاقتصاد العالمي بسبب تباطؤ النمو، وإعاقة التبادل التجاري بين الدول بسبب القيود التي فرضتها الدول على حركة الطيران الدولي، مما نتج عنه إنخفاض الطلب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى إنخفاض المعروض من السلع والخدمات بسبب الخلل في القوة العاملة إما نتيجة لإصابة العاملين بالفيروس، أو للحصول على إجازة لرعاية ذويهم.

كما أدت الجائحة إلى تغيير في أولويات المستهلكين وتفضيلاتهم، حيث قل الطلب على الاستهلاك، وهو ما استدعى وجود مبادرة دعم المنتج المحلي وزيادة الإستهلاك، لذلك أطلقت الحكومة عدة مبادرات لدعم الإستهلاك المحلي وخلق الطلب باعتباره أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يلي عرض لأحدث جهود الحكومة في هذا المجال ومردودها المتوقع على الإقتصاد المصري.

مبادرة الرئيس لدعم الاستهلاك المحلي تحت شعار : ميغلاش عليك

أطلقت الحكومة مبادرة جديدة في ٢٦ يوليو الماضي لدعم المنتج المحلي وتشجيع الإستهلاك، وذلك بمشاركة البنك المركزي المصري، وشركات تمويل المستهلكين، وإتحاد الصناعات والغرف التجارية، وشركة e-finance، حيث تقوم وزارة المالية بإتاحة دعم قدره ٢٠٠ جنيه لكل فرد بالبطاقات التموينية وبحد أقصى ١٠٠٠ جنيه للبطاقة، وذلك لمدة

٣ أشهر قابلة للتجديد مرة أخرى في ضوء ما تحققه من نتائج إيجابية في رفع معدل نمو الإنفاق الإستهلاكي، وتحريك عجلة الاقتصاد، وتخفيف الأعباء عن المواطنين.

وتهدف المبادرة إلى تشجيع المواطنين باختلاف قدراتهم المالية وشرائحهم الإجتماعية على زيادة الإستهلاك نظرا لدوره المهم كأكبر مكونات الناتج المحلي الإجمالي في مصر، مما يعمل على إنتعاش السوق المحلي مرة أخرى، وزيادة خطوط الإنتاج داخل المصانع، وبالتالي زيادة معدلات التوظيف مما يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد.

وتقوم هذه المبادرة على عدد من العناصر الرئيسية، أولها تقديم خصومات بنسبة ٢٠٪ من الصناع والتجار المشاركين خلال فترة المبادرة، بالإضافة إلى تقديم دعم مالي من الدولة لحاملي البطاقات التموينية الذين يصل عددهم إلى ٦٤ مليون مواطن، على أن تتحمل الخزانة العامة للدولة هذا الخصم الإضافي بقيمة إجمالية قدرها ١٢ مليار جنيه من موازنة العام المالي الحالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ لدفع عملية الشراء ولضمان تحريك الأسواق بقيمة تتجاوز مبلغ الدعم. هذا فضلا عن تشجيع البنوك على تقديم قروض إستهلاكية بفائدة مخفضة، علاوة على قيام أجهزة الدولة المختلفة بتقديم كافة أوجه الدعم لمبادرة تحفيز الشراء والإستهلاك المحلي.

وتوفر المبادرة العديد من منتجات الإلكترونيات والأجهزة المنزلية، والملابس الجاهزة، ومنتجات الجلود، والأثاث، ومنتجات تشطيب المنازل، والصناعات الحرفية التي سيتم عرضها للبيع من خلال منافذ ونقاط توزيع الشركات والمصانع والمحلات والسلاسل التجارية المشاركة في المبادرة، أو من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بهذه المبادرة.

كما تدعم المبادرة الشراء "أون لاين"، وذلك تيسيرا على المواطنين بما يخفف الأعباء عن كاهلهم، وتقليل التزاحم في المحلات لتحجيم انتشار الفيروس.

وتتيح المبادرة خدمة التقسيط لعملاء بطاقات الائتمان على فترة من ١٢ وحتى ٢٤ شهرا بحد أدنى ٥٠٠ جنيه، أما بطاقات الخصم والمدفوعة مقدما فتوفر لها المبادرة قرضا شخصيا بحد أدنى ٥ آلاف جنيه وبحد أقصى ٢٥ ألف جنيه لمن يرغب وتنطبق عليه شروط منح القرض وفقا لسياسة البنك وبسعر عائد مماثل للمتفق عليه مع جهة العمل، على أن تصل فترة التقسيط حتى ٢٤ شهرا. وبالنسبة لشركات تمويل المستهلكين؛ فتمنح تمويلا بحد أقصى قدره ١٠٠ ألف جنيه للعميل بحد أقصى ٢٤ شهرا، وبدون مصاريف إدارية طوال فترة المبادرة.

وتتمثل مصادر تمويل المبادرة في الحكومة إلى جانب بنك ناصر الإجتماعي، والبنوك المصرية المشاركة في تمويل المبادرة، كبنك مصر والبنك الأهلي وبنك القاهرة والبنك التجاري الدولي، بالإضافة إلى شركات التمويل الإستهلاكي المشاركة في المبادرة. فضلا عن مشاركة بعض البنوك المصرية وشركات التمويل الإستهلاكي في تحمل جزء من عبء التكلفة التمويلية لهذه المبادرة مع الحكومة المصرية، وذلك بهدف تخفيف الأعباء التمويلية عن كاهل الدولة من جهة، وتوسيع القاعدة التمويلية للمبادرة من جهة أخرى.

وبحسب وزارة المالية تم تسجيل ٤ آلاف و٢٣١ منتجا، بالإضافة إلى ١١٧٨ تاجرا بعد اعتماد بياناتهم من اتحاد الصناعات، واتحاد الغرف التجارية.

ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة زيادة كبيرة في مبيعات الكثير من الشركات المنتجة والمراكز التجارية وتجارة التجزئة، مما يساهم بشكل أساسي في الحفاظ على العمالة، بل وزيادة فرص العمل المتاحة في هذه المصانع والشركات المشاركة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحريك عجلة الإنتاج في السوق المصري من خلال تحفيز المستثمرين في هذه المجالات على التوسع في أنشطتهم الإنتاجية، وضخ استثمارات جديدة وتوفير فرص عمل، وتقليل فاتورة الواردات، مما يعمل في النهاية على تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن انتشار جائحة كورونا.

صندوق ضمان وتحفيز الاستهلاك

أعلنت وزارة المالية في يوليو ٢٠٢٠، أنها ستقوم بتدشين صندوق ضمان وتحفيز الاستهلاك، برأسمال ٢ مليار بتوجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي. ويأتي هذا الصندوق ضمن سلسلة المبادرات التي تطلقها الدولة المصرية، لدفع عجلة الاقتصاد. وينتمي هذا الصندوق إلى فئة "الصناديق القابضة"، أي يندرج تحته عدد من الشركات أو الصناديق التابعة له، وكل منهم يركز على مجال محدد يهتم بتنشيطه وزيادة خطوط إنتاجه، ويهدف إلى تحفيز النمو الإستهلاكي لزيادة مساهمة الإنفاق الإستهلاكي، وزيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وشراء العقارات، وكذلك توفير تمويل منخفض التكلفة وذلك لبعض المبادرات مثل تمويل شراء بعض الأجهزة المنزلية للمواطنين وإحلال السيارات القديمة، علاوة على تغطية المخاطر التمويلية لبعض الأنشطة، مثل شراء السيارات والأجهزة المنزلية وغيرها مثل العقارات.

بمعنى آخر، سيكون صندوق الضمان وسيطا بين المواطن والبنك لحصول المواطن على التمويل اللازم، وسيكون الصندوق بمثابة ضمانة للبنك للحصول على أمواله التي أقرضها للمواطن. وقد يشارك الصندوق في تحمل تكاليف الفائدة مع المواطن بحسب استراتيجية الدولة. كما يسهم الصندوق في تمويل تخريد السيارات وبذلك يدعم صناعة السيارات ويحرك نمو القطاع، وفي الوقت ذاته يحقق هدفا بيئيا، وهو تخريد سيارة قديمة مما يقلل نسب التلوث التي تطلقها السيارة والعوادم المنبعثة منها. وفي الظروف العادية قد لا يكون بوسع المواطن استبدال سيارته بسبب أوضاعه المالية، ولكن يشترط في هذا التمويل أن تكون السيارات التي يتم شراؤها مصنعة أو مجمعة داخل مصنع مصري، بما يحرك الاقتصاد ويؤدي إلى تنشيط القطاع وخلق فرص التشغيل وتحقيق نمو إقتصادي.

أهم مؤشرات الاقتصاد المصري

أولاً: مؤشرات القطاع الحقيقي

تطور معدل نمو الناتج المحلي

وفقاً لنشرة **البنك المركزي** (أغسطس ٢٠٢٠)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الثابتة ٢٠١٧/٢٠١٦) نحو ٣٠٠٤,٨ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو/ مارس) من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل ٢٨٥٠,١ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة بمعدل نمو ٥,٤٪. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الجارية) نحو ٤٤٧٤,٥ مليار جنيه مقابل ٤٠٥٥,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ١٠,٣٪.

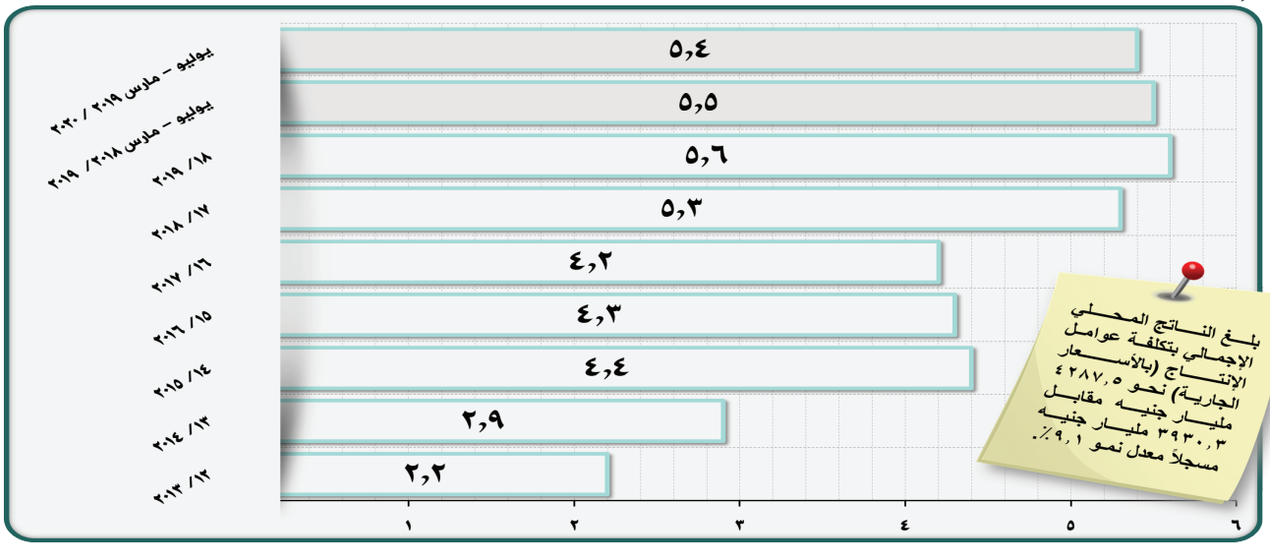

أهم بنود الإنفاق المحركة للنمو

حقق صافى الصادرات إسهام إيجابي فى النمو بلغ ٢,٣ نقطة مئوية فى ٢٠١٨ /٢٠١٩ مقارنة بنحو ١,٩ نقطة مئوية في العام السابق. كما حقق الإستهلاك الخاص معدل نمو سنوي بلغ نحو ٠,٩٪ مقارنة بـ ١,٠٪ في العام المالي السابق. بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوي قدره ٢,٨٪ مقارنة بـ ١,٧٪ خلال فترة الدراسة. كما حققت الاستثمارات معدل نمو سنوي قدره ١٣,١٪ خلال العام المالي ٢٠١٨ /٢٠١٩ (مساهما في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٢,٢ نقطة مئوية).

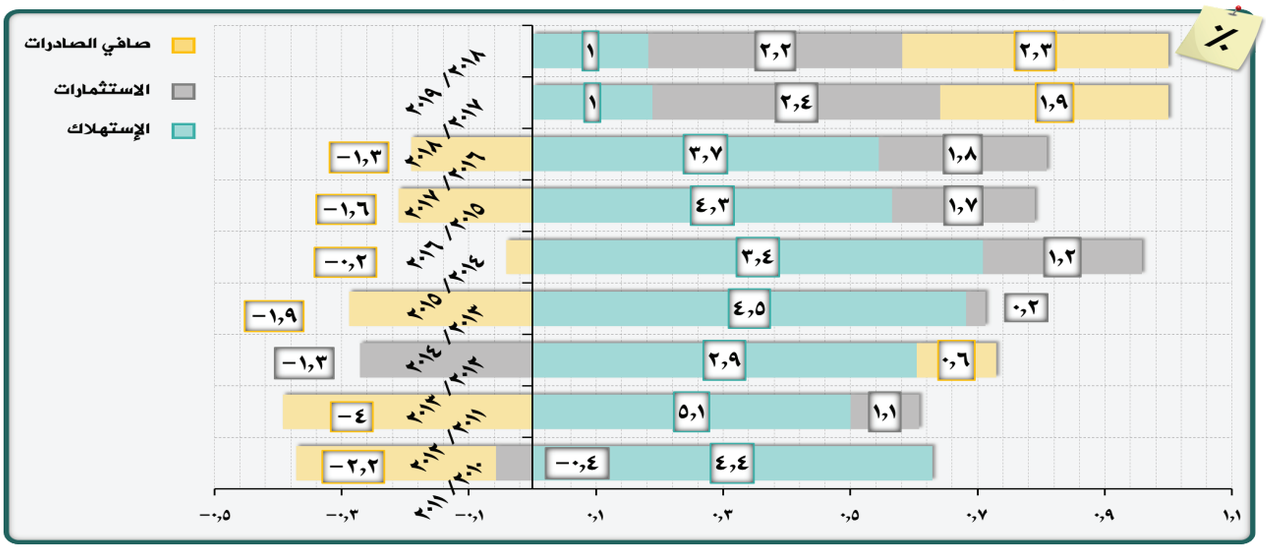

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

انخفض معدل التضخم السنوي وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١٠ أغسطس ٢٠٢٠ إلى ٤,٢٪ في يوليو ٢٠٢٠، مقابل ٥,٦٪ خلال شهر يونيو٢٠٢٠. بينما ارتفع المعدل الشهري للتضخم العام ليبلغ ٠,٤٪خلال شهر يوليو٢٠٢٠، مقابل ٠,١٪ خلال شهر يونيو٢٠٢٠. وسجل التضخم الأساسي -المعد من قبل البنك المركزي المصري- معدلا شهريا سالبا بلغ ٠,١٪ في يوليو٢٠٢٠، مقابل -٠,٣٪ خلال شهر يونيو٢٠٢٠.

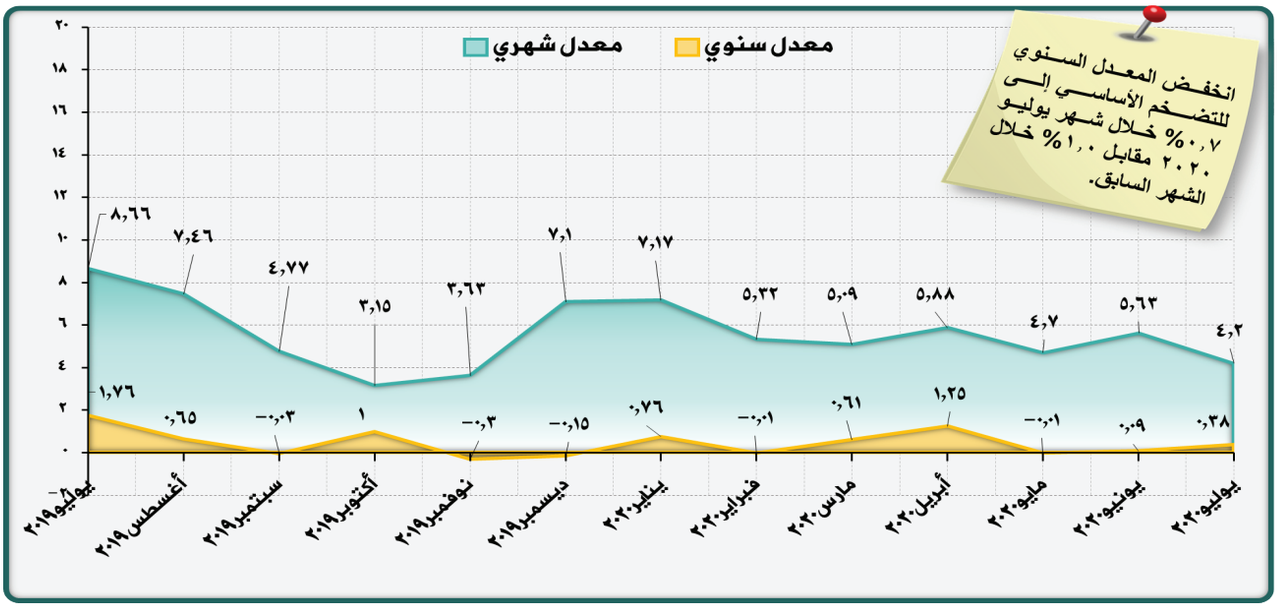

تطور أسعار مواد البناء : الحديد - الأسمنت

بلغ متوسط سعر بيع حديد التسليح المبروم (١٦، ١٣، ١٠ مم) للطن ١٠٤١٥,٩٩ جنيه في شهر يونيو٢٠٢٠ مقابل ١٢٢٠٠ جنيه في يونيو ٢٠١٩، بمعدل إنخفاض ١٤,٦ ٪، وبلغ متوسط سعر أسمنت بورتلاند عادي ٨٤٠ جنيه للطن في يونيو٢٠٢٠ مقابل ٩٦٠ جنيه للطن في يونيو ٢٠١٩ وبمعدل إنخفاض قدره ١٢,٥٪ ، كما بلغ متوسط سعر الأسمنت الأبيض ٢٣٨٠ جنيه للطن في يونيو٢٠٢٠ مقابل ٢١٢٠ جنيه للطن في يونيو ٢٠١٩ وبمعدل زيادة قدرها ١٢,٢٦ ٪ .

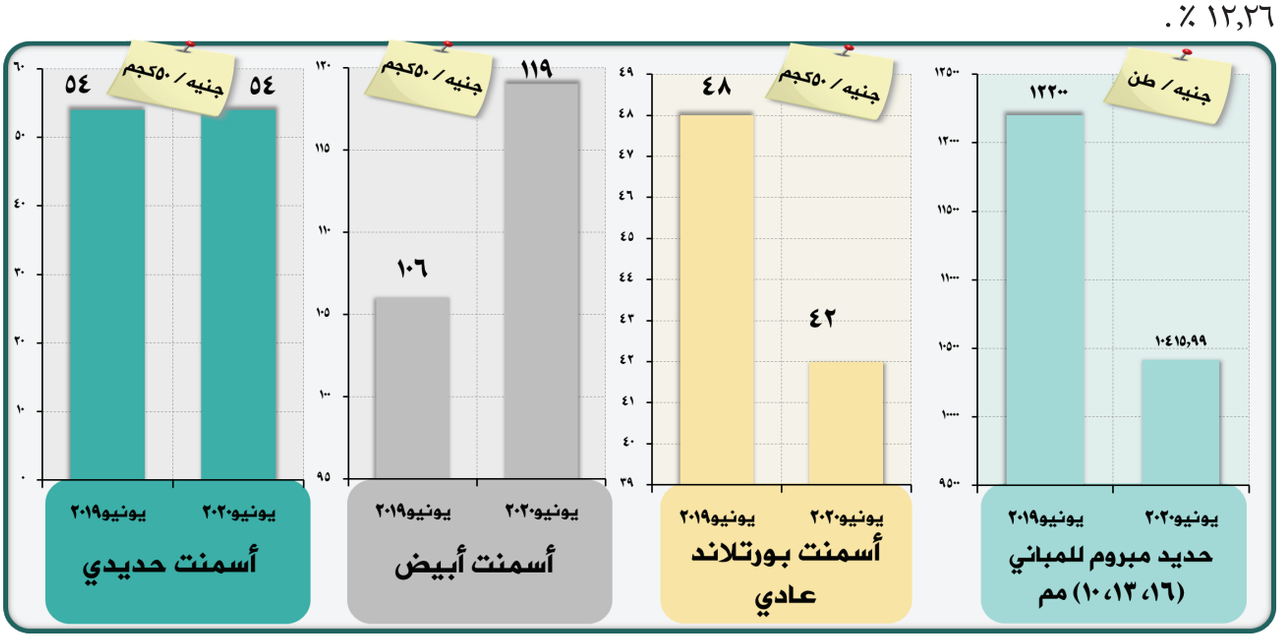

تطور أسعار الذهب

بلغ متوسط سعر الجنيه الذهب نحو ٦٨٤١ جنيها خلال شهر يوليو ٢٠٢٠ بارتفاع بلغ معدله ٤,٨٪ مقارنة بشهر يونيو ٢٠٢٠، كما بلغ متوسط سعر الجرام من الذهب عيار ٢١ نحو ٨١٦,٣ جنيها، وعيار ١٨ نحو ٦٩٩,٦ جنيها خلال شهر يوليو ٢٠٢٠

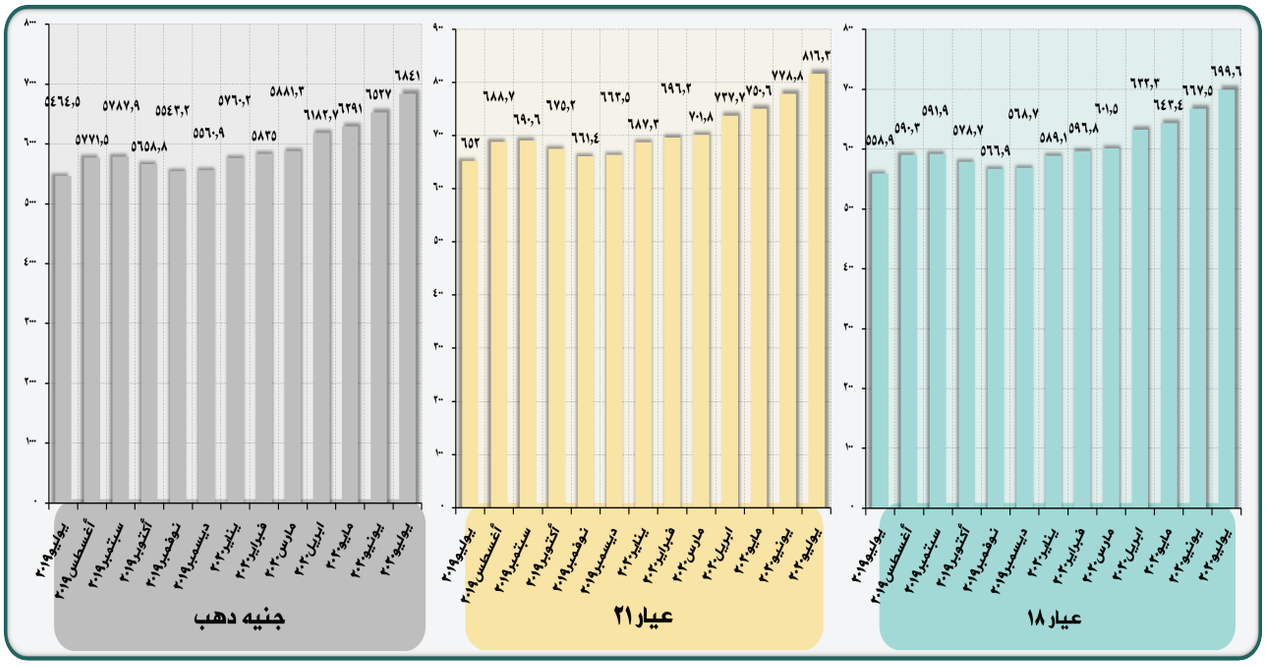

تطور عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها

يلقي هذا المؤشر الضوء على الاستثمار في مصر من حيث مقدار تدفقات رأس المال المصدر للشركات والتي يصدر بها قرارات من **الهيئة العامة للاستثمار** بالموافقة على إنشاء شركات جديدة أو الموافقة على توسعات وزيادات في رؤوس أموال الشركات القائمة سواء كانت مقامة بالقانون (٨) لسنة ١٩٩٧ (داخل البلاد – المناطق الحرة) أو طبقاً للقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ، وقد انخفض عدد الشركات التي تم تأسيسها في مايو ٢٠٢٠ إلى ٦٦٧ شركة مقابل ١٧٠٤ شركة في مايو ٢٠١٩.

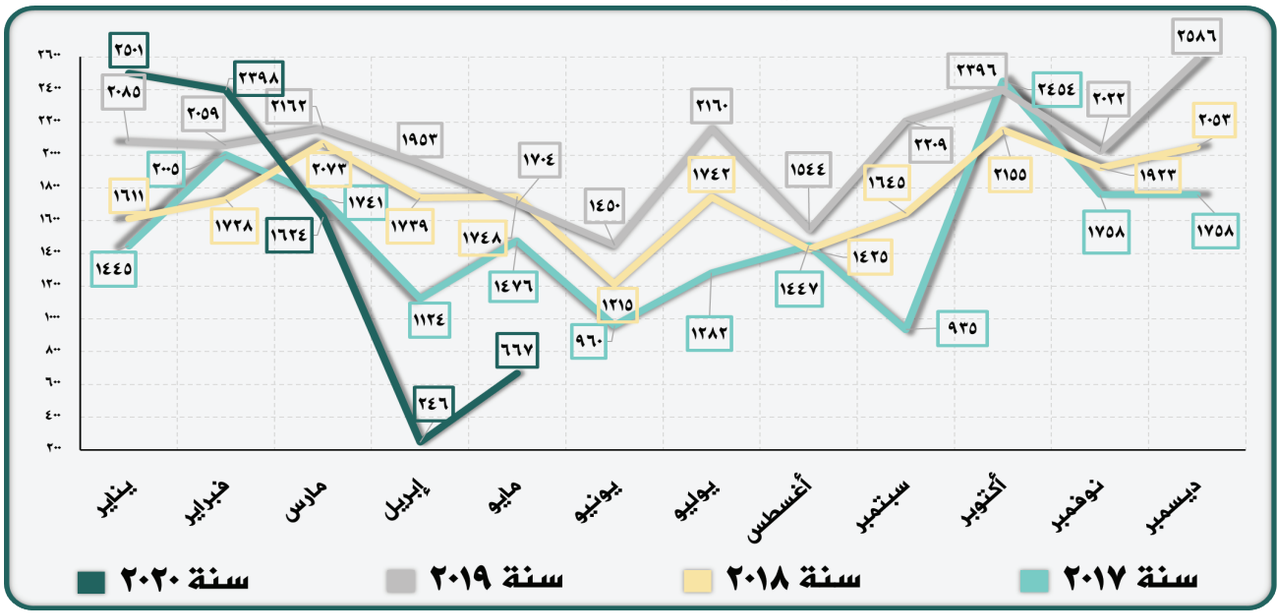

التوزيع القطاعي للشركات الجديدة

بلغ عدد الشركات الجديدة في المجالات الإنشائية ١٠٦ شركة والخدمية ٣٠٣ شركة في مايو٢٠٢٠ من إجمالي ٦٦٧ شركة بينما بلغ عدد الشركات الجديدة في المجال الصناعي ١٥٨ شركة وفي مجال الاتصالات والتكنولوجيا ٥٦ شركة في نفس الفترة.

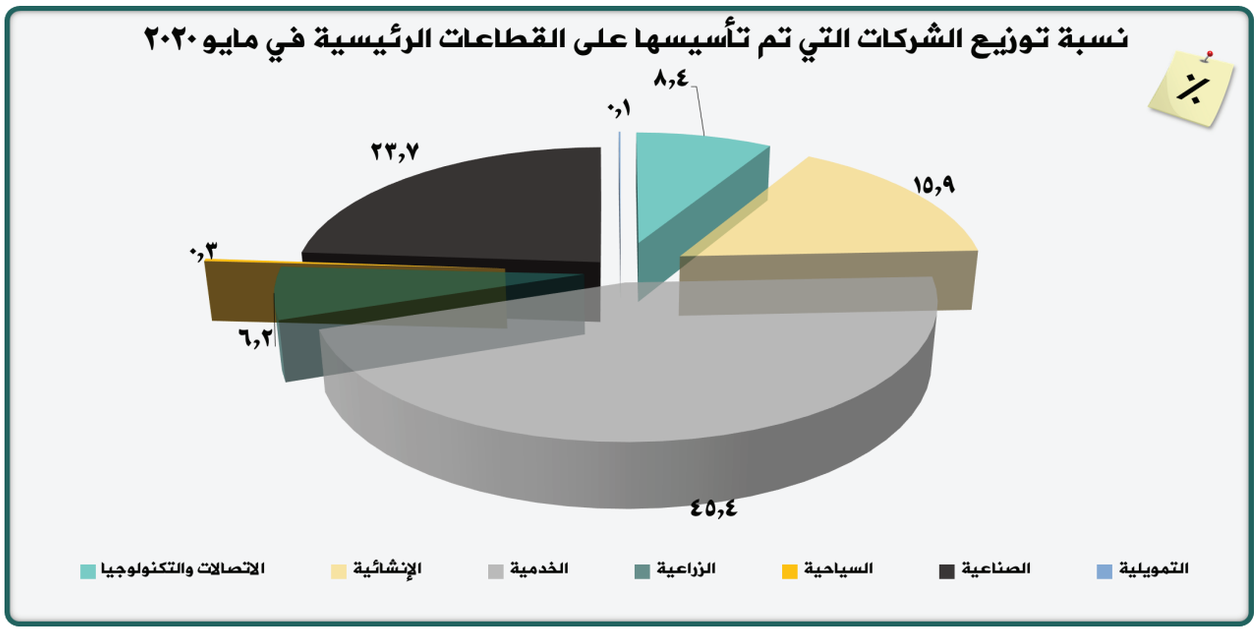

ثانياً: مؤشرات القطاع النقدي

تطور صافي الاحتياطيات الدولية

بحسب بيانات **البنك المركزي** بلغ صافى الاحتياطيات الدولية نحو ٣٨,٣ مليار دولار في نهاية يوليو ٢٠٢٠، وبما يغطى ٧ شهور من الواردات السلعية، مقابل ٣٨,٢ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠.

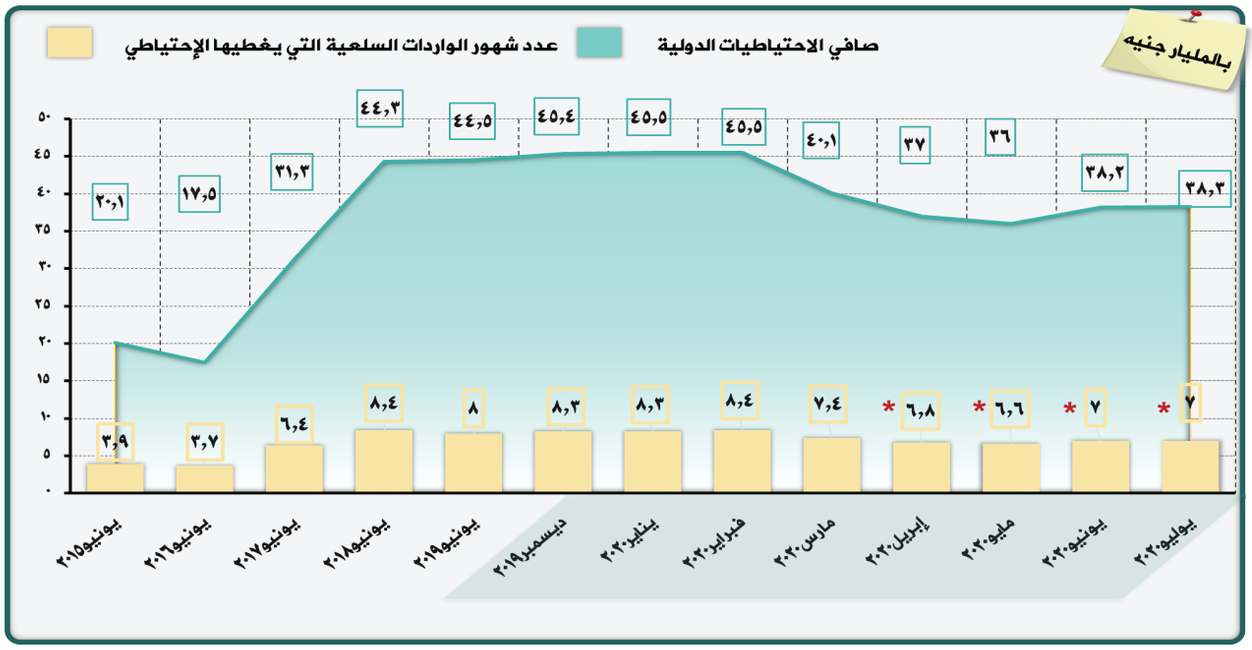

* مقدرة على أساس الواردات السلعية خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

تطور أسعار العائد بالجنيه المصري

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصرى في اجتماعها بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٢٠، الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة (الكوريدور) وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و٩,٧٥٪ على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪.

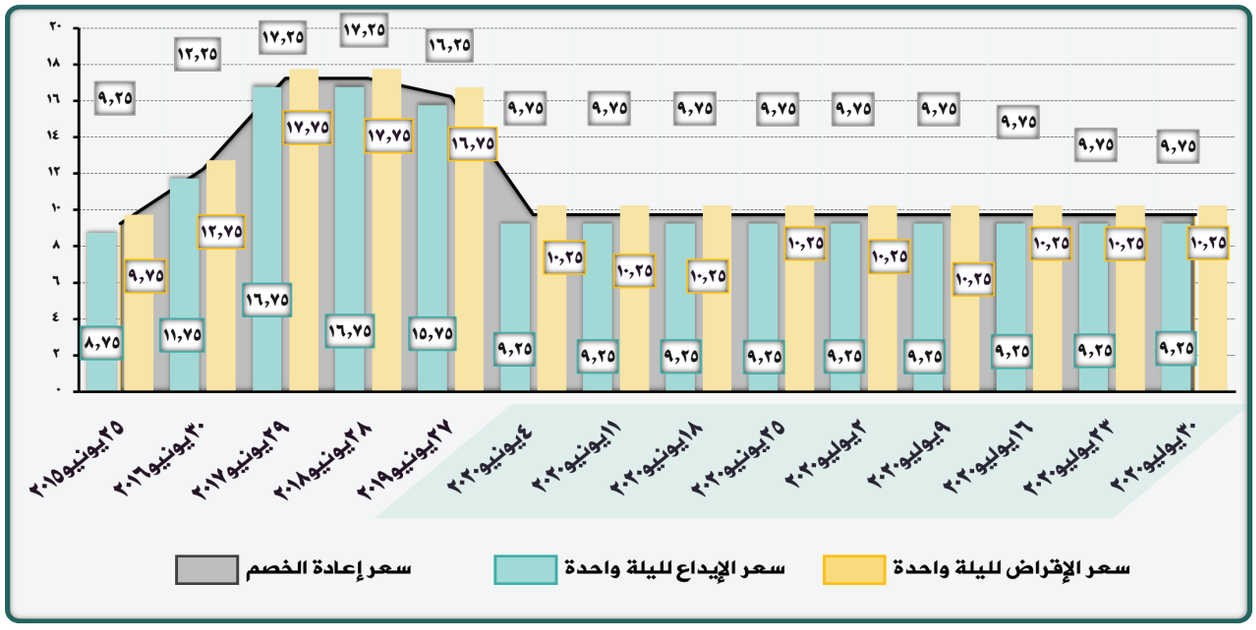

تطور أسعار صرف العملات الأجنبية

طبقا لبيانات **البنك المركزي**، انخفض المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار الأمريكي في سوق الإنتربنك بمعدل ٠,٧٪ ليسجل ١٥,٩٨٣١ جنيه في نهاية شهر يوليو ٢٠٢٠ (مقابل ١٦,٠٩٢٠ جنيه في بداية الشهر) كما ارتفع الجنيه الإسترليني بمعدل ٣,٢٪ ، وارتفع سعر صرف اليورو بمعدل ٣,٧٪، في نهاية نفس الشهر.

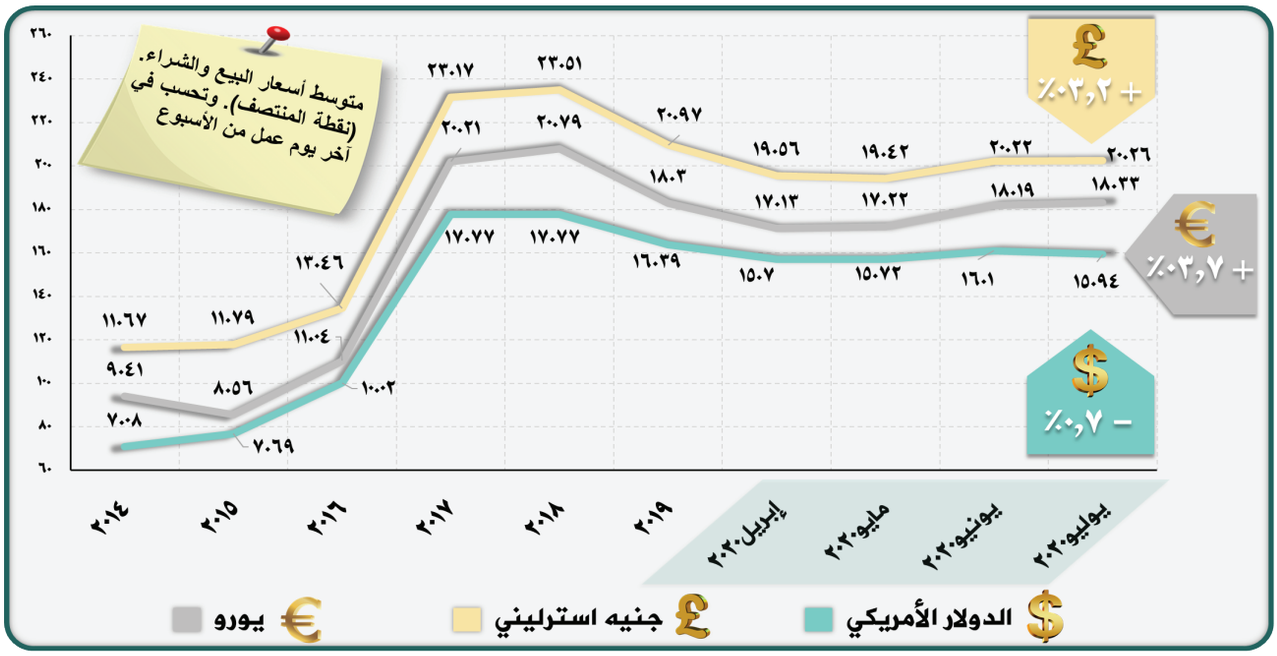

تطور مؤشرات البورصة

حقق مؤشر EGX٣٠ انخفاضا في يوليو ٢٠٢٠ حيث بلغ ١٠٥٩٩,٠ مقابل ١٠٧٦٤,٦ في يونيو ٢٠٢٠، وحقق مؤشر EGX٥٠ ارتفاعا في يوليو٢٠٢٠ حيث بلغ ١٨١١,١ مقابل ١٧٣١,٨ في يونيو٢٠٢٠، وبلغ مؤشر EGX٧٠ ١٥٣٥,٦ مقابل ١٤٥١,٣ ومؤشر EGX١٠٠ بلغ ٢٣٥٢,٥ مقابل ٢٢٤٥,٦ عن نفس الفترة.

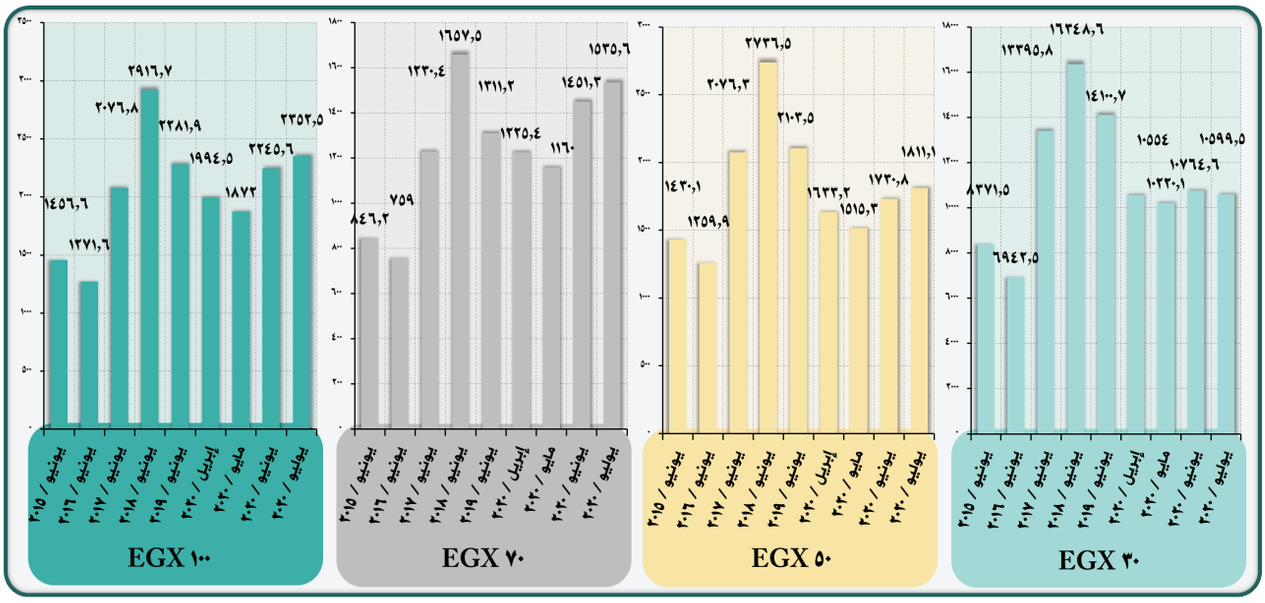

ثالثاً: مؤشرات قطاع المالية العامة

العجز الكلي للموازنة

تشير بيانات التنفيذ الفعلي لوزارة المالية خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى أن إجمالي إيرادات الحكومة العامة (قطاع الموازنة العامة للدولة، وبنك الاستثمار القومي، وصناديق التأمين الاجتماعي) بلغ نحو ٧٢٨,١ مليار جنيه، كما بلغ إجمالي النفقات نحو ١٠٦٤,٠ مليار جنيه، مما أسفر عن عجز نقدي بلغ نحو ٣٣٥,٩ مليار جنيه. وبلغ العجز الكلي (متضمنا صافي حيازة الأصول المالية) نحو ٢٨٧,٢ مليار جنيه (أو ما يمثل ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

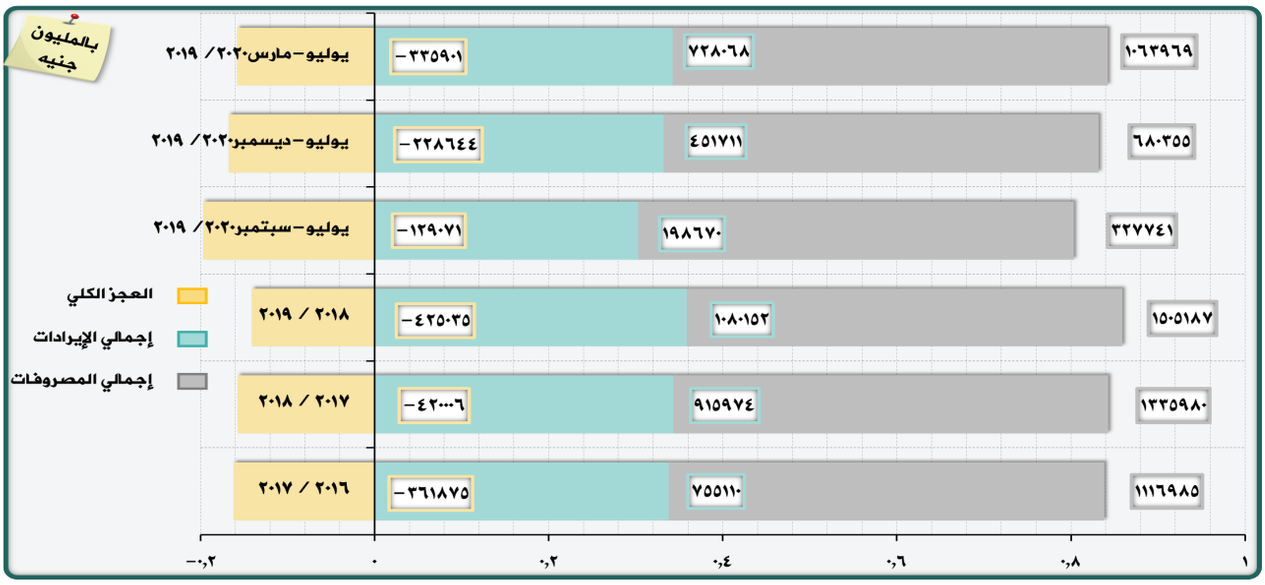

هيكل المصروفات

بلغ إجمالي المصروفات الحكومية ١١٧١,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو – مايو ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٠٩٦,١ مليار جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق، وقد إرتفعت الأجور بنحو ٢٠,٨ مليار جنيه بينما انخفض الدعم النقدي بنحو ٤١,٢ مليار جنيه.

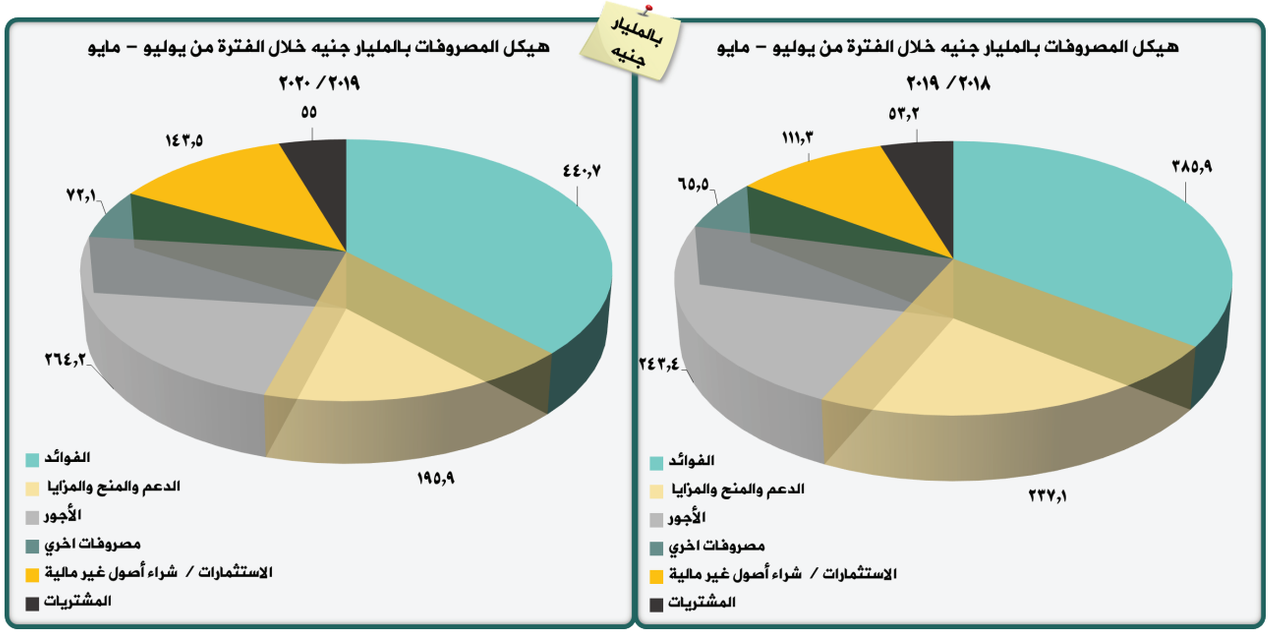

هيكل الإيرادات

بلغت إجمالي الإيرادات نحو ٧٨٦,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو– مايو ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٦٠١,٤ مليار جنيه من إجمالي الإيرادات (بما يمثل ٧٦,٤٪ من إجمالي الإيرادات)، كما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية لتصل إلى ١٨١,٣ مليار جنيه وهي تمثل ٢٣٪ من إجمالي الإيرادات مقارنة بالفترة يوليو- يناير ٢٠١٨ /٢٠١٩.

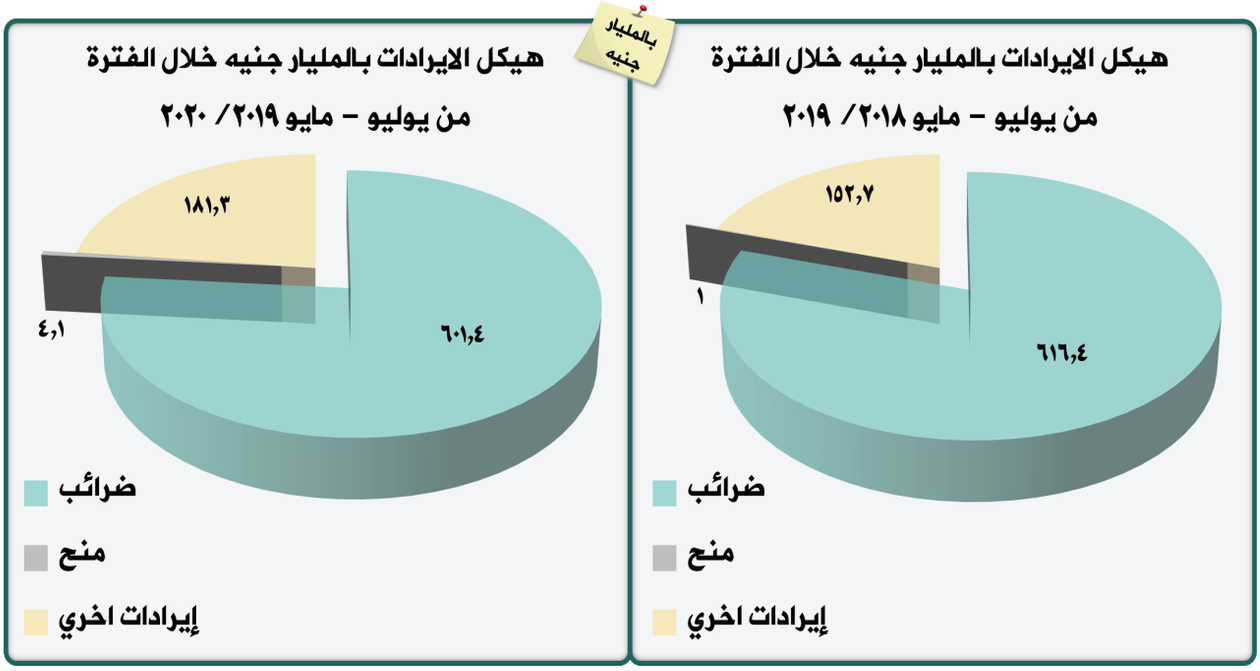

عائدات قناة السويس

طبقاً لبيانات **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** في نشرة أغسطس٢٠٢٠ بلغت عائدات **هيئة قناة السويس** ٧,٠ مليار جنيه في يوليو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٨,٢ في يوليو ٢٠١٩ وبإنخفاض قدره ١٤,٦ ٪، كما تشير مقارنة عائدات القناة خلال الأعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ عن الفترة من يناير حتى ديسمبر من كل عام أن عام ٢٠١٨ يعد الأعلى من حيث إجمالي الإيرادات .

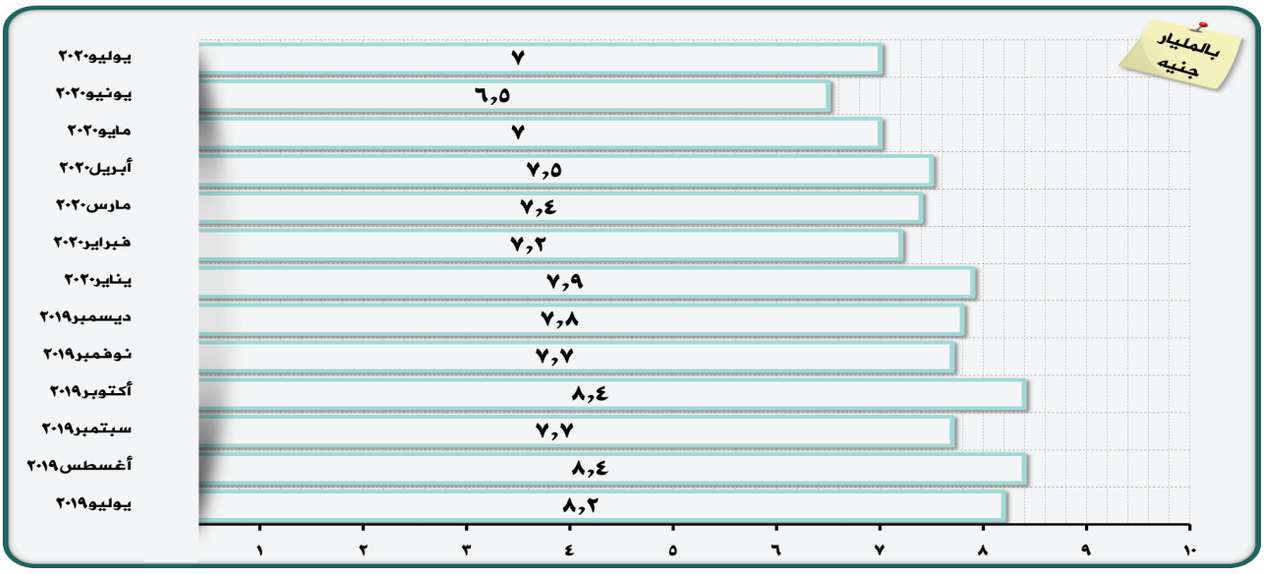

تطور انتاج واستهلاك الغاز - البترول

ارتفع حجم الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي في يونيو٢٠٢٠ بمعدل ٧٨ ألف طن مقارنة بحجم الإنتاج في يونيو ٢٠١٩، في حين إنخفض حجم الإستهلاك المحلي بمعدل ٣٥ ألف طن عن نفس الفترة.

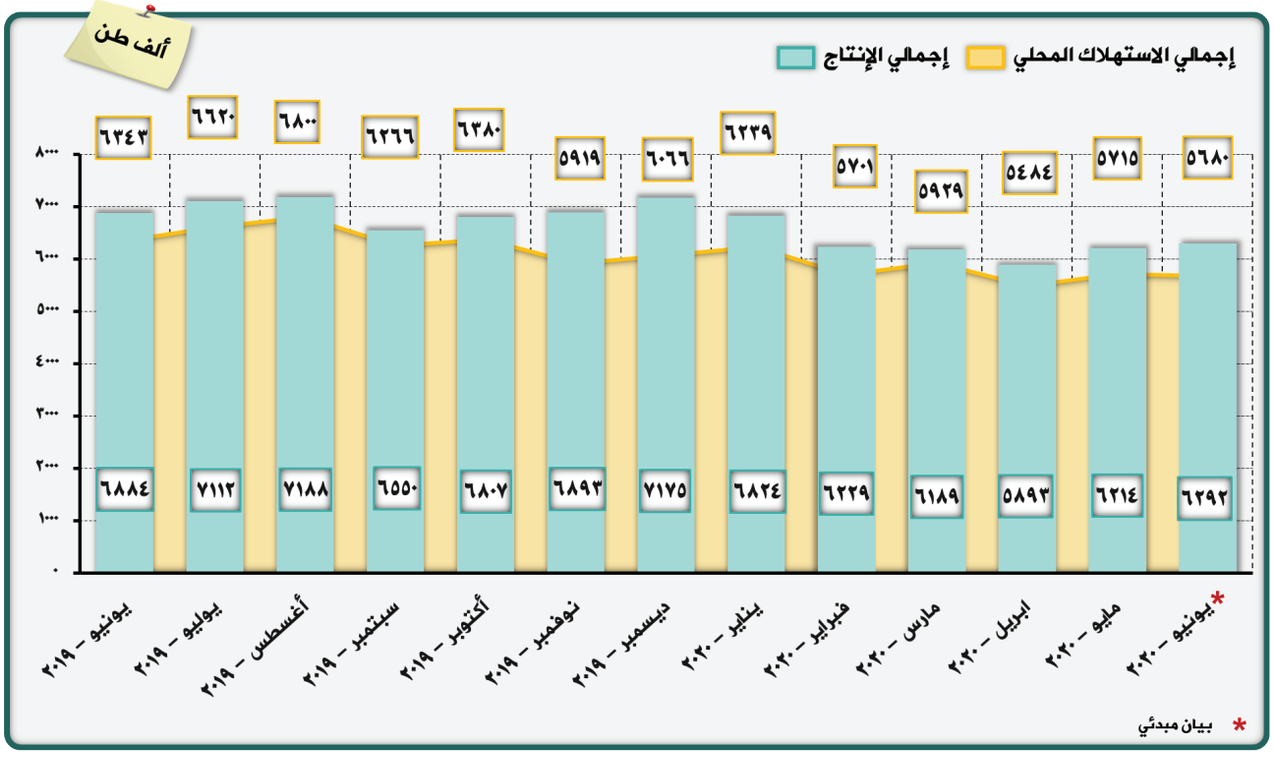

رابعاً: مؤشرات القطاع الخارجي

تطور الدين الخارجي - المحلي

بحسب بيانات **البنك المركزي** بلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو ٤٣٥٤,٥ مليار جنيه (أو ما يمثل ٦٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ . بينما بلغ رصيد الدين الخارجي نحو ١١١,٣ مليار دولار أمريكي في نهاية مارس ٢٠١٩ بزيادة قدرها نحو ٢,٦ مليار دولار بمعدل ٢,٤٪ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٩. وتظهر المؤشرات تراجع نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلى الإجمالي لتبلغ ٣١,٧٪، وهي في الحدود الآمنة وفقا للمعايير الدولية.

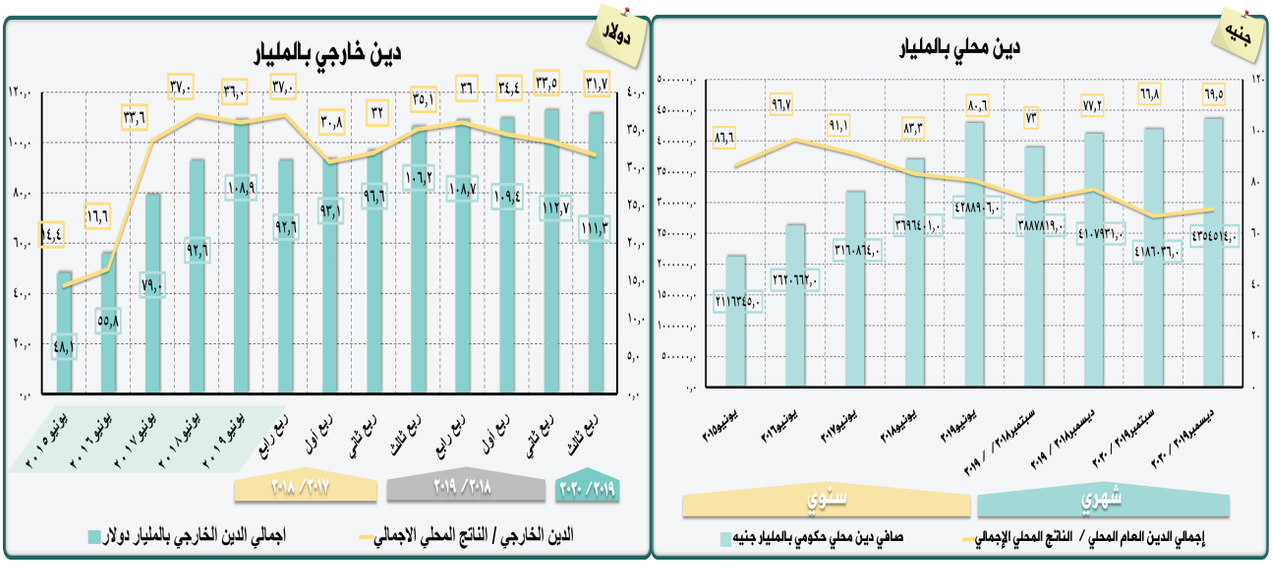

الدين الخارجي وفقا للقطاع المدين

بلغ إجمالي الدين الخارجي في الربع الثالث من عام ٢٠١٩ /٢٠٢٠ حوالي ١١١٢٩٢,٢ مليون دولار حيث بلغ الدين طويل الأجل ١٠٠٩٧٥,٧ مليون دولار بينما بلغ الدين قصير الأجل ١٠٣١٦,٥ مليون دولار في نفس الفترة

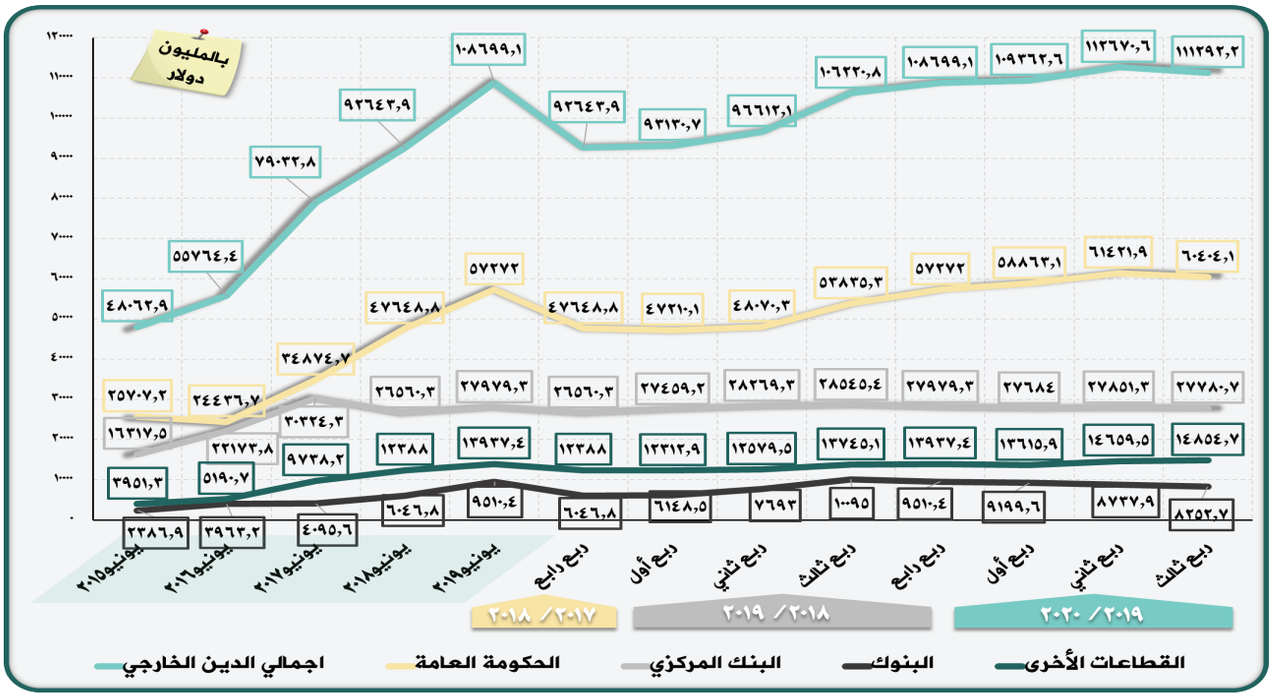

التجارة الخارجية وفقاً للتوزيع السلعي

شهد مايو ٢٠٢٠ إنخفاضا في بعض الصادرات السلعية غير البترولية مثل الحديد والصلب والملابس والمنسوجات والمنتجات الغذائية بالمقارنة بشهر مايو ٢٠١٩. وشهد أيضا إنخفاضا في الواردات السلعية غير البترولية مثل الأدية والحديد والصلب بالمقارنة بمايو ٢٠١٩. بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات ٣٨,١٪ في مايو ٢٠٢٠ بينما بلغت نسبة التغطية في مايو ٢٠١٩ ٣٩,٧٪.

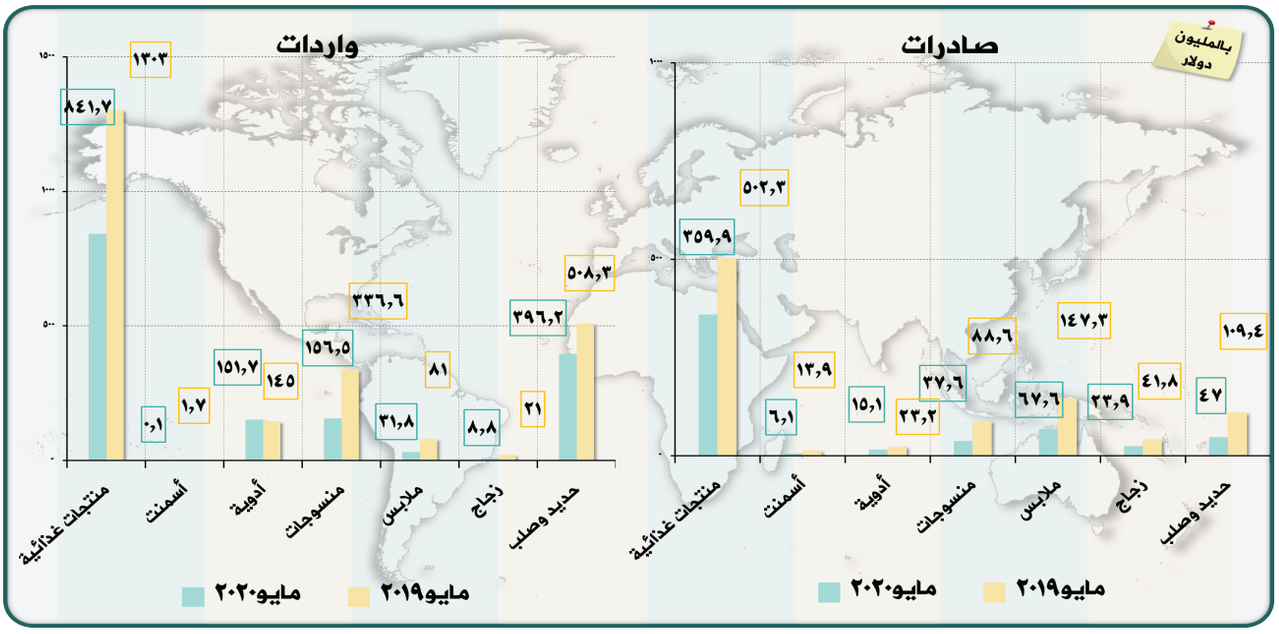

التجارة الخارجية وفقا للتوزيع الجغرافي

جاءت دول الاتحاد الاوروبى في المركز الأول كسوق للصادرات المصرية بما نسبته ٣٠,٦ ٪ من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية، ثم الدول العربية في المركز الثاني بما نسبته ٢٥ ٪ من الإجمالى، وفى المركز الثالث الدول الآسيوية (غير العربية) بما نسبته ١٣,٢ ٪ من الإجمالي. وبالنسبة للواردات، فقد احتلت دول الاتحاد الأوروبي المركز الاول بما نسبته ٢٧,٤ ٪ من إجمالي المدفوعات عن الواردات السلعية، وجاءت في المركز الثاني الدول الآسيوية (غير العربية) بما نسبته ٢٢,٢ ٪ من الإجمالي، وفى المركز الثالث الدول العربية بما نسبته ٢١,٦ ٪ من الاجمالي.

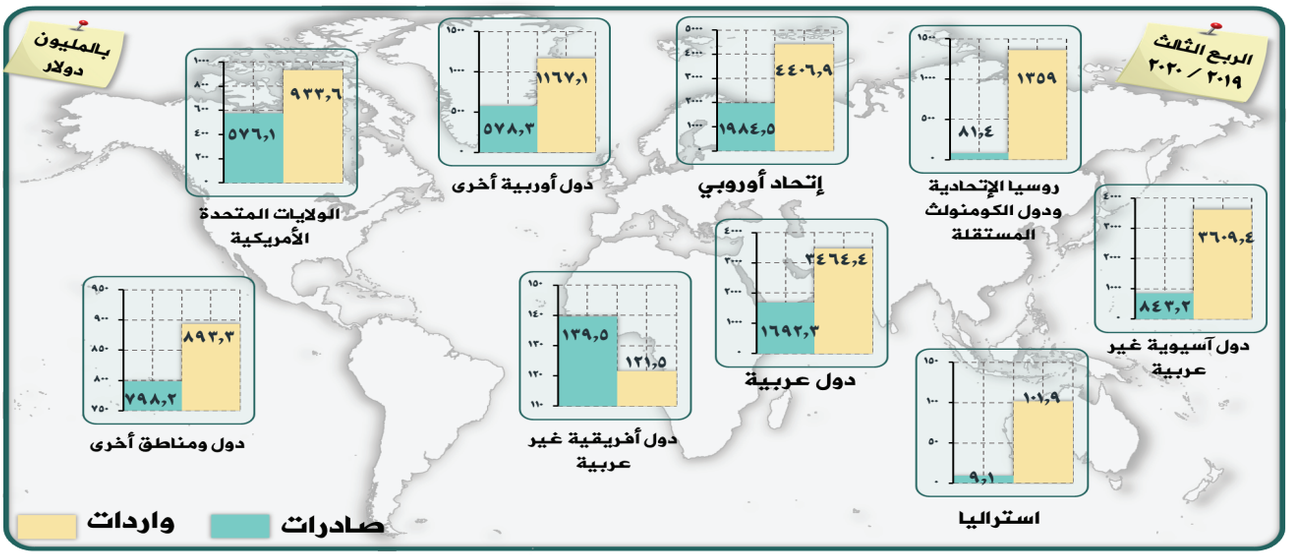

دور الصناديق السيادية خلال أزمة كورونا

تلعب الصناديق السيادية دورا فعالا على المستويين النقدي والمالي، حيث برز دورها خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ في ظل قيامها بضخ عشرات المليارات من الدولارات في رأس مال بعض المؤسسات المالية من أجل تخفيف حدة تداعيات الأزمة على أعمالها.

وغالبا ما تلجأ الدول إلى صناديقها السيادية خلال فترات تذبذب أسعار السلع الأولية، خاصة النفط، بهدف دعم موازناتها وتغطية الإنفاق العام الطارئ. وفي ظل تداعيات فيروس كورونا، سعت الدول لزيادة إنفاقها العام على الصحة والتعليم والبنية التحتية، ولهذا يمكن اعتبار الصناديق السيادية أحد أفضل الحلول المطروحة أمام الحكومات لتغطية المستويات المرتفعة من الإنفاق. ومن المتوقع أن يكون لتلك الصناديق دور مهم خلال فترة التعافي من التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا على الدول المالكة لها، وتعزيز قدرة القطاعات المتضررة من الوباء على تجاوز آثاره السلبية عن طريق توفير بدائل تمويلية للحكومات، وتنويع مصادر الدخل القومي بعيدا عن الميزانية العامة.

صندوق مصر السيادي:

أنشئ صندوق مصر السيادي عام ٢٠١٨ بموجب القانون ١٧٧ لسنة ٢٠١٨، من أجل إدارة الأصول غير المستغلة بالدولة كالأراضي والعقارات والمباني. وهو مملوك بالكامل لجمهورية مصر العربية، ويتمتع بإستقلال مالي وإداري، وذمة مالية مستقلة عن الدولة. وجاءت فكرة إطلاق الصندوق في إطار خطة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال زيادة الاستثمار والإستغلال الأمثل لأصول وموارد الدولة لتعظيم قيمتها، بما يساهم في تحقيق فوائض مالية مستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

واستطاع صندوق مصر السيادي خلال العامين الماضيين

إنشاء منصة استثمارية مع نظيره الإماراتي بقيمة ٢٠ مليار دولار للاستثمار في مجموعة متنوعة من القطاعات من أهمها الصناعات التحويلية، والطاقة التقليدية والمتجددة، والتكنولوجيا، والأغذية والعقارات، والسياحة، والرعاية الصحية. كما وقع الصندوق اتفاقيتين في نوفمبر ٢٠١٩ للتعاون الاستثماري مع وزارة قطاع الأعمال العام وبنك الاستثمار القومي لتعظيم الاستفادة من بعض الأصول المملوكة لهما.

من يدير الصندوق :

يتم تشكيل مجلس إدارة الصندوق بقرار جمهوري، بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء، ويضم المجلس الوزير المختص بشؤون التخطيط، ورئيس غير تنفيذي لمجلس الإدارة، وممثلا عن الوزارات المعنية بشؤون التخطيط والمالية والاستثمار، بالإضافة إلى ٥ أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة في الإقتصاد والقانون وشئون الاستثمار أو غيرها من المجالات ذات الصلة بأغراض الصندوق، ومدة العضوية ٤ سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة.

موارد الصندوق :

يبلغ رأس مال الصندوق المدفوع ٢٠٠ مليار جنيه ومن المتوقع أن يصل إلى تريليون جنيه خلال ٣ سنوات، ورأس مال مدفوع ٥ مليارات جنيه، مليار تدفعها الحكومة والمتبقي يتم سحبه وفقا للحاجة إليه، بالإضافة إلى العوائد التي يحققها الصندوق نظير شراكاته في المشروعات الاستثمارية المختلفة. من أجل تعظيم الإستفادة من أصول مصر غير المستغلة وفقا لمعيار الكفاءة.

هل تعتمد الصناديق السيادية على الفوائض فقط؟

الأهمية الإقتصادية للصندوق السيادي لا تتوقف فقط على وجود فوائض مالية مثل دول الخليج، بل يعتبر أيضا وسيلة لإستغلال أصول وموارد الدولة غير المستغلة وفقا لضوابط استثمارية صحيحة تحقق الكفاءة وأفضل عائد ممكن.

أهمية وجود صندوق سيادي لمصر :

تبقى الصناديق السيادية أحد الحلول غير التقليدية من أجل تعظيم الإستفادة من الأصول المملوكة للدولة، عن طريق جذب رؤوس الأموال لتمويل المشروعات وفرص الاستثمار المتاحة، وفتح الباب للمشاركة مع القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي في تمويل المشروعات في مصر، إلى جانب جذب استثمارات الصناديق السيادية الأخرى في المنطقة إلى مصر، بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية المعوقة للاستثمار.

من المستفيد من عوائد الصندوق؟

الإقتصاد المصري هو أكبر مستفيد من الصندوق السيادي، حيث يعمل هذا الصندوق على تحقيق عوائد مالية من حصيلة استثماراته ومساهماته في الشركات وفرص الاستثمار الأخرى، وهى مورد جديد مثل الحصيلة الضريبية، دون تحميل أعباء على الموازنة العامة للدولة.

كيف يستثمر الصندوق السيادي أمواله؟

يحق للصندوق التعاون والمشاركة مع الصناديق العربية والأجنبية النظيرة والمؤسسات المالية المختلفة أو أي منها في سبيل تنفيذ الهدف منه، وذلك على أسس تجارية لتحقيق العائد الاستثماري المحدد بموجب سياسة الاستثمار الخاصة بالصندوق.

وتتمثل أنشطة الصندوق في: المساهمة بمفرده أو مع الغير في تأسيس الشركات أو في زيادة رؤوس أموالها، والاستثمار في الأوراق المالية المقيدة بأسواق الأوراق المالية وغير المقيدة بها وأدوات الدين وغيرها من الأوراق المالية داخل مصر أو خارجها، والإقتراض والحصول على التسهيلات الإئتمانية وإصدار السندات أو الصكوك وغيرها من أدوات الدين، وشراء وبيع وتأجير واستئجار واستغلال الأصول الثابتة والمنقولة والإنتفاع بها، وإقراض أو ضمان صناديق الاستثمار والشركات التابعة التي يملكها أو يساهم فيها مع الغير.

الصناديق الفرعية والشركات التابعة :

يحق للصندوق تأسيس الصناديق الفرعية والشركات التابعة بمفرده أو بالمشاركة مع الصناديق المصرية والعربية والأجنبية والمصارف والمؤسسات المالية والشركات المصرية والأجنبية أو الوزارات أو أية جهة عامة أخرى أو أي منها.

وقد أنشأ الصندوق، في مطلع سبتمبر ٢٠٢٠، أربع صناديق فرعية تابعة له متخصصة في:

١- المرافق والبنية التحتية.

٢- السياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار.

٣- الخدمات الصحية والصناعات الدوائية.

٤- الخدمات المالية والتحول الرقمي.

ويبلغ رأس المال المرخص به لكل صندوق ٣٠ مليار جنيه (١,٨ مليار دولار أمريكي) ورأس مال مصدر بـ٥٠٠ مليون جنيه (٣١,٦ مليون دولار).

من هو الرقيب على الصندوق :

يراقب أعمال الصندوق ويراجع حساباته مراقبا حسابات الأول يتبع الجهاز المركزي للمحاسبات، والآخر معين من بين المحاسبين المقيدين لدى البنك المركزي أو هيئة الرقابة المالية بقرار من الجمعية العمومية بناءا على إقتراح مجلس الإدارة، كما تخضع الصناديق الفرعية التابعة للصندوق السيادي للمراقبة من جانبه ولمراجعة من مراقب حسابات أو أكثر من المراقبين المقيدين بالبنك المركزي أو الهيئة العامة للرقابة المالية.

THE SOVEREIGN FUND OF EGYPT
صندوق مصر السيادي

وفي يونيو ٢٠٢٠، أضاف معهد صناديق الثروة السيادية العالمية لأول مرة صندوق مصر الوطني في قائمته التي تصنف الصناديق العالمية، ليحتل بذلك المرتبة رقم ٤٣ من إجمالي ٩٣ صندوقا. وبحسب البيانات الصادرة عن المعهد، تبلغ أصول الصندوق حوالي ١١,٩٥٩ مليار دولار، وهو ما يمثل ٠,١٤٪ من إجمالي قيمة أصول الصناديق السيادية العالمية. وتتوقع الحكومة المصرية أن يصل رأسمال الصندوق إلى تريليون جنيه (٦٣ مليار دولار) خلال السنوات القليلة المقبلة.

ورغم فعالية دور الصناديق السيادية خلال وقت الأزمات، إلا أنها لم تسلم من تداعيات فيروس كورونا الذي أثر سلبا على حيازات رئيسية لها في ضوء إنخفاض أسعار الأسهم والنفط. وتشير أحدث بيانات صادرة عن مركز "آي إي" لحوكمة التغيير إلى أن أكبر صناديق ثروة سيادية في العالم تكبدت خسائر خلال أول أربعة أشهر فقط من العام الجاري قيمتها حوالي ٦٧ مليار دولار بسبب الجائحة.

ومع إنتشار فيروس كورونا في البلاد، كشف الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي في أحد تصريحاته أن جائحة "كورونا" دفعت إدارة الصندوق إلى تعديل أولويات الاستثمار لتتجه إلى الصناعات الغذائية وقطاع الأدوية والتكنولوجيا المالية، حيث أبرزت الأزمة الحالية مدى أهمية تحسين خدمات الشمول المالي والبنية التحتية التكنولوجية. كما يخطط الصندوق لإنشاء مراكز لوجستية للأدوية والمستحضرات الطبية، وتشييد مخازن لهذه المنتجات بالتعاون والشراكة مع هيئة الشراء الموحد من أجل التكيف مع إحتمال إستمرار فيروس كورونا أو أي وباء قد يتعرض له العالم في المستقبل. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن يطلق الصندوق خلال الفترة المقبلة أربعة صناديق فرعية متخصصة بقطاعات الخدمات والتكنولوجيا المالية، والتصنيع الغذائي والزراعة، وآخر بنشاط الخدمات الصحية، ونشاط البنية الأساسية والإنشاءات.

وأخيرا، يمكن القول إن فيروس كورونا فتح الآفاق أمام الصناديق السيادية لتعيد ترتيب خططها الاستثمارية، والاتجاه لضخ فوائضها المالية محليًا من أجل تعزيز الوضع الاقتصادي وإدارة الأزمات.

توسع التحول الرقمي للخدمات الزراعية

يتصدر إستغلال إمكانات الإقتصاد الرقمي جدول أعمال صانعي السياسات العامة لتسخيرها في جميع الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية، لذا قامت الحكومة بإتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الصدد، ومن أبرزها إصدار الرئيس "عبدالفتاح السيسي" قرارا في فبراير ٢٠١٧، بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسته، ويختص المجلس بخفض إستخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز إستخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، وكذلك تطوير نظم الدفع القومية وأطر الإشراف عليها للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نظم آمنة وذات كفاءة وفاعلية، والعمل على تحقيق الشمول المالي، ويهدف المجلس إلى دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتخفيض تكلفة إنتقال الأموال، فضلا عن زيادة المتحصلات الضريبية، وكذلك حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع، وتحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع، وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها، ومنذ إصدار هذا القرار تقدمت مصر ٧ مراكز في التنافسية، حيث كشف تقرير التنافسية العالمية حصول مصر على المركز ٩٣ في مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠٢٠ من بين ١٤١ دولة بالعالم.

إستخدامات التحول الرقمي للخدمات الزراعية

تبحث وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التوسع في إستخدام تكنولوجيا الإستشعار من بعد في المجال الزراعي، بما يساهم في إنشاء قاعدة بيانات زراعية دقيقة وموحدة لكل ما يتعلق بالمجال الزراعي وذلك لتوفير وتدفق المعلومات الزراعية بصورة شاملة ودقيقة ودراستها وتحليلها لإدارة الموارد الزراعية بطريقة فاعلة ومستدامة ودعم متخذ القرار بالأفكار والتوصيات التطبيقية لحل المشاكل المزمنة وتنفيذ خطط التنمية الزراعية فى إطار السياسة العامة للدولة.

وتتمثل أهمية التوسع في الإعتماد على هذه التقنية في المجال الزراعي، في عمل حصر لمساحات الأراضي، والصالح منها للزراعة، فضلا عن مساحات الأراضي التي تم التعدي عليها، بما يساهم في تقدير وتدقيق الإحتياجات من مستلزمات الإنتاج الزراعي، كذلك إعداد خريطة واضحة لكل ما يتعلق بالقطاع الزراعي، وتحديد المناطق الاستثمارية المؤهلة لإنشاء مشروعات زراعية بها. ويساهم أيضا في حصر المساحات المحصولية بأصنافها المختلفة بالعروات المختلفة وحصر الأراضي المنزرعة فعليا وتقدير الحالة العامة للمحاصيل، وتقدير الإنتاج الزراعي، كذلك تحديد كميات المياه اللازمة للزراعة، وتحديد كميات وأنواع الأسمدة لكل منطقة، والمبيدات المناسبة لمكافحة الآفات الزراعية ، وتوفير خرائط رقمية لخصوبة التربة وصلاحية الأراضي والمقننات المائية والسمادية على مستوى المناطق الزراعية.

ويتمثل الإعتماد على هذه التكنولوجيا في إعداد قاعدة بيانات شاملة وموحدة ومدققة لكل ما يشمل القطاع الزراعي، وتحليل كافة البيانات، لرسم سياسات واضحة للإنتاج الزراعي في مصر من خلال توفير البيانات والمعلومات الزراعية بصورة دقيقة وشاملة فى التوقيتات المناسبة مع إنتاج منظومة حديثة للخدمات الزراعية وخدمات الإرشاد الحديث من خلال تطبيقات المحمول لتكون فى متناول المزارعين المعنيين بالنشاط الزراعي في التوقيت والدقة المناسبة.

توقيع بروتوكول تعاون

وقعت وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بروتوكول تعاون عبر تقنية الفيديو كونفرنس لتنفيذ مشروع مشترك لتطوير البنية التكنولوجية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

تبلغ مدة العمل بالبرتوكول عامين ويهدف إلى تفعيل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كمحرك رئيسي في تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للمتعاملين في قطاع الزراعة، مع تذليل العقبات الإدارية والفصل بين مقدم ومتلقي الخدمة، وتوفير الرقابة على أداء الإدارات المقدمة للخدمة.

ويأتي البروتوكول في إطار الدور الذي تقوم به وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تمكين قطاعات الدولة من تحقيق التحول الرقمي وتبني التكنولوجيات المتقدمة وتطويعها لتطوير أداء العمل الحكومي وخدمة مجالات التنمية؛ حيث يهدف البروتوكول إلى تفعيل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في أنظمة إدارة وتحليل البيانات وتقنيات التحكم عن بعد لتقديم خدمات أكثر تطورا للمتعاملين مع قطاع الزراعة، بالإضافة إلى إستخدام تكنولوجيات الذكاء الإصطناعي في تطوير منظومة العمل وبناء قدرات العاملين بالزراعة في هذه التكنولوجيات بما يسهم في تحسين عملية إتخاذ القرار، وزيادة الإنتاجية؛ والحفاظ على الموارد.

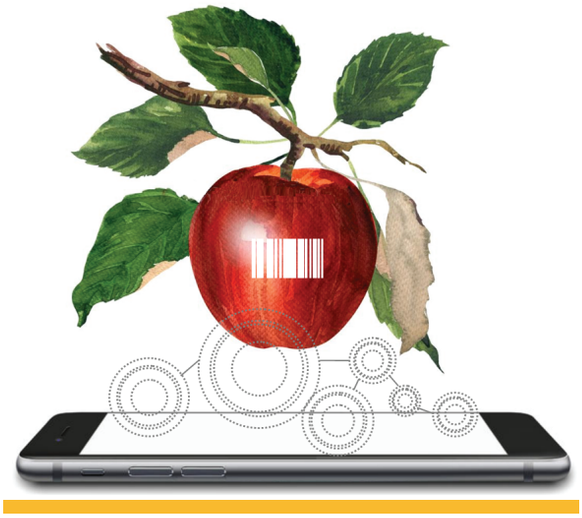

إنشاء بوابة إلكترونية

ويتضمن البروتوكول أيضا انشاء بوابة إلكترونية للمحتوى الخاص بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وميكنة خدمات الوزارة المقدمة للمتعاملين والمستفيدين من المواطنين، وتفعيل المبادرات القومية المعنية بتطوير كفاءة الحفاظ على الأمن الغذائي، ومواجهة ظاهرة تغير المناخ بإستخدام تقنية الذكاء الإصطناعي.

زيادة كفاءة ترشيد إستهلاك مياه الري

كما يشمل البروتوكول العمل على زيادة كفاءة ترشيد إستهلاك مياه الري من خلال تحليل البيانات المختلفة بإستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي مما ينتج عنه تحديث دوري أدق للمعلومات عن الرقعة الزراعية وإحتياجاتها من المياه ويساعد على التنبؤ بموسمية الطلب على المياه مما يجعل التخطيط أكثر فاعلية، بالإضافة إلى تنفيذ تطبيق هاتف محمول لتقديم الخدمات المميكنة تباعا، ووضع إستراتيجية لإدارة البيانات الزراعية، وتصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات في مجالات الذكاء الإصطناعي وعلوم البيانات، وتفعيل التطبيقات اللازمة لإدارة فرق العمل بشكل إلكتروني، ورفع كفاءة الكوادر البشرية في إستخدام منظومة الخدمات الإلكترونية.

ويتيح البروتوكول المساعدة في تطبيق التحول الرقمي وميكنة الخدمات الزراعية المتعددة والمتنوعة لكافة الأنشطة المرتبطة بالزراعة والإستفادة من الخبرات الكبيرة لدى وزارة الإتصالات كما يدعم خطة وزارة الزراعة في بناء منظومة عمل رقمية تحقق طفرة في تقديم الخدمات للفلاحين وكافة المواطنين وبناء قواعد بيانات سليمة ومحدثة بشكل مستمر، حيث أن نجاح أي قرار يحتاج إلى معلومات دقيقة وصحيحة وهذا ما يتيحه التحول الرقمي بدلا من الإعتماد على الحصر اليدوي.

وسوف يساعد البرتوكول أيضا في تحديث البوابة الإلكترونية لوزارة الزراعة وتطوير الإرشاد الزراعي ويوفر كافة المعلومات التي يحتاجها الفلاحين، حيث أن تطبيقات الذكاء الإصطناعي تعد من الأدوات الهامة لتحقيق الحوكمة في العمل بالوزارة ويأتي ذلك في ضوء الإستعداد للإنتقال للعاصمة الادارية الجديدة.

وبموجب البروتوكول فإنه سيتم العمل على تعزيز كفاءة وفاعلية الإستخدام الأمثل لموارد القطاع الزراعي من خلال الأبحاث المشتركة بين الوزارتين، مع الإستعانة بالشركات والمؤسسات الدولية المتخصصة في نقل المعرفة والخبرة في هذا المجال.

يواصل قطار التنمية الزراعية انجازاته

وتستمر تلك المسيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتى لأول مرة من الدواجن، وزيادة الإنتاج المحلى لـ ١,٤ مليار طائر سنويا، ثلاثة عشر مليار بيضة حيث حققت مصر اكتفاء ذاتيا من البيض وفائضا للتصدير، ووصلت حجم الاستثمارات فى صناعة الدواجن حوالي ٩٠ مليار جنية وتستوعب أكثر من ٣ ملايين عامل ، بالإضافة الى تراجع حجم استيراد اللحوم وثبات أسعارها بسب القرارات المنظمة وتطبيق الأمان الحيوي، وفتح آفاق للاستثمار الداجني بالظهير الصحراوي من خلال إقامة اكبر ٩ مشروعات لتطوير مزارع الإنتاج الداجني بتكلفة ٩,١ مليار جنيه، وبدء التصدير إلى الخارج.

وللمرة الأولى أصدرت الوزارة تراخيص تشغيل لمزارع واسطبلات الجمال والخيول، و تسجيل مخاليط أعلاف ومركزاتها وإضافاتها، وإقامة وتأسيس لمشروعات وأنشطة ثروة حيوانية وعلفية وداجنة جديدة ، الموافقة على استيراد عجول تحت عشار لأول مرة تتميز بمعدلات الأداء الإنتاجي والتناسلى، لتناسب صغار المربين، وهذا بخلاف ما يجرى استيراده من عجول عشار عالية الإنتاجية من أصول وراثية متميزة للمزارع النظامية، والموافقة على استيراد سلالات جديدة من الأغنام والماعز للمرة الأولى إلى البلاد ذو معدلات الأداء الإنتاجي والتناسلي والمناعى العالى، ومتأقلمة مع الظروف البيئية والأجواء المصرية. ولزيادة إنتاج اللحوم والألبان تم منح تراخيص تشغيل لـ٥٥ ألف مزرعة حيوانية وداجنة وعلفية ، بالإضافة الى إقراض المشروع القومى للبتلو قد بلغ حوالي ٢ مليار و٦٥٠ مليون جنيه، للبتلو المحلى وكذلك العجول المستوردة المحسنة وراثيا وسريعة النمو، تسهيلات للمستفيدين ودعم المشروعات، بعد نجاحها وتم اعادة ضخها لمستفيدين جدد، لحماية عجول" البتلو" من الذبح الجائر والوصول بها إلى وزن لا يقل عن ٤٠٠ كجم لزيادة المعروض من اللحوم الحمراء،ويحقق تحسين دخل الأسر الريفية وخلق فرص عمل جديدة. الزراعة، ولأول مرة تنظيم صناعة الأرانب والنحل وتصدير مليون طن علف دواجن وماشية. ولأول مرة زيادة إنتاج مصر من الأسماك حاليا مليون و٩٠٠ ألف طن منها مليون منها ٨٠٪ من الاستزراع السمكي، ٢٠٪ من المصايد الطبيعية، وفتح باب تصدير الأسماك لـ ٦ دول أوربية واعتماد ١٠ منشآت لدول عربية فتح باب تصدير الأسماك إلى دول الاتحاد الأوروبى.

مبادرة حياة كريمة

في ظل استراتيجية الدولة المصرية للقضاء على الفقر في القرى الأكثر إحتياجا، أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية في ٢ يناير سنة ٢٠١٩ مبادرة قومية تحت مسمى "مبادرة حياة كريمة" لتوحيد جهود الدولة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في ملف مكافحة الفقر، وذلك للتخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الأكثر إحتياجا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر، لتوفير حياة كريمة للمواطن والإرتقاء بجودة حياته. وتقوم على تطوير القرى الأكثر إحتياجا وتوفير كافة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية.

تم إتخاذ منهج علمي محايد في إختيار القرى والحصول على المعلومات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويتم تحـديد الأسـر الأكثر إحتياجا من قاعدة بيانات متوفرة في تكافل وكرامة.

فور إطلاق الرئيس لمبادرة حياة كريمة تحركت كل اجهزة الدولة فى إتجاه تنفيذ تلك المبادرة لتحقيق أهدافها والوقوف بجانب الفئات الاكثر إحتياجا فى كل المجالات كالصحة والتعليم والسكن.

أمثلة للجهات المشاركة في المبادرة

ومن أمثلة الجهات التي شاركت في المبادرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - وزارة الداخلية - وزارة الصحة والسكان - وزارة التضامن الإجتماعي. وكذلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية مثل (الأورمان - مؤسسة صناع الخير).

أهداف المبادرة

تتلخص في الإرتقاء بالمستوى الإقتصادى والإجتماعي والبيئي للأسر الأكثر إحتياجا في القري الفقيرة، وتمكينها من الحصول على كافة الخدمات الأساسية وتوفير فرص عمل وتعظيم قدراتها الإنتاجية بما يسهم في تحقيق حياة كريمة لهم، وتنظيم صفوف المجتمع المدني وتعزيز التعاون بينه وبين كافة مؤسسات الدولة، والتركيز على بناء الإنسان والاستثمار في البشر، وكذلك تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في بناء الإنسان واعلاء قيمة الوطن.

مراحل المبادرة

- **المرحلة الأولى** من برنامج حياة كريمة، سيتم الإنتهاء قريبا منها والتى تشمل ١٤٣ قرية، فى ١١ محافظة منها ٨ محافظات فى الصعيد، و٩٨,٥٪ من القرى الأكثر فقرا تقع فى الوجه القبلي. هذه المرحلة تمت بالشراكة مع ٢٣ جمعية أهلية، وبتمويل بلغ قيمته ٦٧٥ مليون جنيه.
- **المرحلة الثانية** من حياة كريمة تضم ٢٣٢ قرية، إضافة إلى ٣ محافظات جديدة، ليصل إجمالى عدد القرى ٣٧٥ قرية، كما سيتم زيادة عدد الجمعيات الأهلية المشاركة فى البرنامج.

هذه المرحلة من مبادرة حياة كريمة من المقرر أن تبدأ فى أكتوبر ٢٠٢٠، وذلك عقب إجتماع وزارة التضامن مع الجمعيات الأهلية الشريكة، وبالتنسيق مع وزارتي التخطيط، والتنمية المحلية التى تعمل على البنية التحتية الثقيلة، والمرافق. وسيتم التركيز في المرحلة الثانية على التمكين الإقتصادى للأسر الأكثر فقرا، والتوعية المجتمعية.

المخرجات الرئيسية المتوقعة للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة بنهاية عام 2020

تضمنت تطوير ورفع كفاءة ٢١٩٧٤ منزل لتصبح "سكن كريم" عبر تركيب أسقف لها، واستكمال وصلات مياه الشرب والصرف الصحي، هذا بالإضافة إلى تنفيذ ٥١ وحدة صحية بكفاءة انشائية وجاهزية مناسبة، و استكمال ٣١ ألف وحدة تدخل لتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية، وتنفيذ ١١٠٠ فصل جديد تستوعب ٤٤ ألف تلميذ لتقليل كثافة الفصول، بالإضافة إلى تحسين شبكات الطرق في ٩٢ تجمع، وكذا خدمات الإنارة لربطها بمحاور التنمية بالمحافظات، فضلا عن تحسين خدمات الوصول لمياه

الشرب النظيفة في ٨٨ تجمع، وتوفير تدريب مهني وحرفي بقيمة ١٠ ملايين جنيه، وتغطية ٤٧ تجمع بخدمات الصرف الصحي، وتقديم قروض تمويل لمشروعات صغيرة بقيمة ٤٠٠ مليون جنيه.

إستعدادات بدء المرحلة الثانية من المبادرة الرئاسية حياة كريمة

تستهدف المرحلة الجديدة ٢١٤ تجمعاً ريفياً، حيث إلى أن الاعتمادات المستهدفة لها ضمن خطة العامين الماليين ٢٠٢١/٢٠٢٠ و٢٠٢٢/٢٠٢١ تبلغ ٩,٥٩ مليار جنيه، وتم وضع خطة تشاركية للمرحلة الثانية تستلزم تنفيذ عدة إجراءات، تضمنت رصد إحتياجات ومقترحات المواطنين والمحافظات المستهدفة على مستوى ٣٧٥ تجمع، وعقد ٣٧١ لقاءا مجتمعيا، شارك فيها حوالي ٩٥٠٠ مواطن بالتجمعات الريفية المستهدفة لرصد الاحتياجات وترتيب الأولويات، كما عقدت المحافظات اجتماعات للجان التخطيط المحلي لمراجعة المقترحات الواردة من اللقاءات المجتمعية ومقترحات الجهات الفنية لإعداد المقترح الاولي للخطة، وجرى مناقشة المقترحات مع الجهات المركزية، وإعداد مقترح خطة الاستثمارات الإضافية.

دور وزارة التخطيط فى مبادرة حياة كريمة

جاء في بيان لوزارة التخطيط في ٢٠٢٠/٩/٣٠ إن مبادرة "حياة كريمة" تأتي كأحد أبرز الأدوات لتعزيز مظلة الحماية الاجتماعية، وارتفع حجم المخصصات المالية الموجهة لها في خطة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى نحو ٨ مليارات جنيه لتغطي أكثر من ٣٧٥ تجمعا ريفيا.

وأن الدولة المصرية تولي اهتمامًا كبيرًا بعدد من القضايا التنموية المهمة منها توطين التنمية أو ما نطلق عليه "التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة"، بهدف تحقيق مفهوم «النمو الإحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة»، كأحد الركائز الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠، لذلك تعمل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية على مشروعات تنفيذية لتحقيق ذلك بالتعاون مع شركاء التنمية المحليين والدوليين من خلال وضع مستهدفات كمية لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات، ويهدف ذلك لتعظيم الإستفادة من المزايا النسبية للمحافظات والأقاليم المصرية.

وصرحت الوزارة في بيان لها، في إطار تنفيذ المُبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في يناير ٢٠١٩ لتحسين مستوى الحياة المعيشية للفئات الأكثر إحتياجا على مستوى الدولة، من خلال أربعة أهداف إستراتيجية تتمثل في تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية والعمرانية، وتحسين جودة خدمات التنمية البشرية،

والتنمية الإقتصادية والتشغيل، وتحسين المعيشة والاستثمار في البشر.

وصرحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن الجهود المبذولة لتنفيذ المرحلة الأولى من مُبادرة "حياة كريمة" ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين جودة حياة المواطنين في التجمعات الريفية التي طبقت فيها المُبادرة في مرحلتها الأولى من خلال عدد من المشروعات في القطاعات الحيوية الخدمية، وهذا ما أكدته النتائج الأولية لمؤشر"جودة الحياة" الذي قامت الوزارة بإعداده لقياس الأثر التنموي للمبادرة.

أما فيما يتعلق بأولويات الحكومة بالألف تجمع ريفي الأكثر إحتياجا في إطار مبادرة "حياة كريمة"، فهناك الخطة التي تتبناها الحكومة للإسراع بمعدلات تنفيذ مُبادرة "حياة كريمة" لتغطية ١٠٠٪ من التجمعات الريفية المستهدفة بنهاية عام ٢٠٢٤/٢٣، وذلك في إطار مُبادرة قومية تتبناها وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية لتنمية وتطوير كافة التجمعات الريفية في مصر.

آثار مبادرة حياة كريمة

أما عن آثار مبادرة "حياة كريمة" على السكان، فقد أعرب عدد كبير من الأسر التي استفادت من مبادرة حياة كريمة، عن سعادتهم وشكرهم للرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، وكذلك شكرهم للحكومة، على مد يد العون لهم وتحويل حياتهم من حياه غير آمنة إلى حياة آمنة. واستمر عطاء مبادرة حياة كريمة حتى وصل إلى إطلاق القوافل العلاجية الطبية والبيطرية وتسليم الأجهزة التعويضية والسلع الغذائية، بالاشتراك مع المجتمع المدني الذي تكفل بتنفيذ مبادرة الرئيس.

بنك الاستثمار القومي
NIB
تنمية رخاء
NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

المؤشرات الاقتصادية
ECONOMIC INDICATORS

للحصول على جميع مطبوعاتنا يرجى الاتصال
بالإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار

فريق البحث
investment.support@nib.gov.eg

• تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد.
• وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
• ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.

بنك الاستثمار القومي

NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

١٨ ش عبد المجيد الرمالي ـ باب اللوق ـ القاهرة
فاكس: ٢٧٩٢٢١٧٤
investment.support@nib.gov.eg